

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية  
تخصص: نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية  
رقم: .....

## العنوان

# دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة مسيلة 2017-2018-2019 -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الدكتور:

- نور الدين نوي.

إعداد الطالبين:

- أيمن موهوبي.

- محمد الأشرف زيتوني.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة المسيلة	رئيسا
نور الدين نوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021م



# شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . .﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

لقد زفت دموع الأقلام إلى أوراق تخط عليها أجمل العبارات، ولإن كتبنا شعرا طول العمر ينتهي العمر ولا تنتهي الأبيات، فهل بإمكان الأقلام أن تعبر عن الشكر والعرفان، وهل تكفي الأوراق لكل الكلمات، فما علينا سوى اختصارها في هذه العبارات:

## فكل الشكر

إلى أستاذنا المشرف (نوي نور الدين) منبع المعرفة والسراج

الذي أثار دربنا فكل الشكر والاحترام له

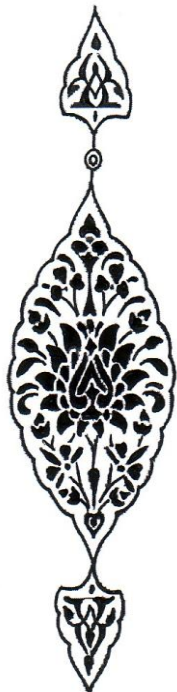
وإلى كل الأساتذة الذين سقونا من بحر المعرفة حتى وصلنا إلى أعلى الدرجات

كما نتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة وإلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

فهرس

الموضوعات

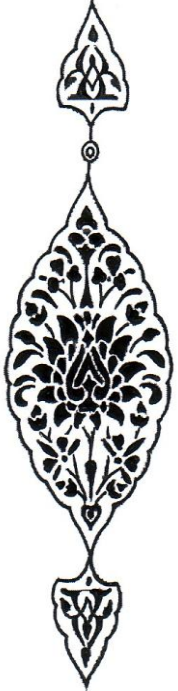




الصفحة	الموضوعات
	شكر و عرفان
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: البنوك التجارية</b>	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
06	المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية
07	المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية
07	المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية
10	المبحث الثاني: وظيفة البنوك في التمويل
10	المطلب الأول: تمويل البنوك التجارية
12	المطلب الثاني: التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
14	المطلب الثالث: استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>	
18	تمهيد:
19	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
19	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
21	المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
23	المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
27	المبحث الثاني: البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



27	المطلب الأول: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
28	المطلب الثاني: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
31	المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك التجاري
33	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تقديم البنك الخارجي الجزائري -وكالة مسيلة -	
35	المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري -وكالة مسيلة -
35	المطلب الأول: نبذة تاريخية وأهداف البنك الخارجي الجزائري ومهامه
37	المطلب الثاني: قروض الاستثمار
43	المبحث الثاني: الدراسة التقنية و المالية لطلب القرض ومراحل.
43	المطلب الأول: الدراسة التقنية و المالية لطلب القرض
49	المطلب الثاني: مراحل منح القروض الاستثمارية
54	المطلب الثالث: الضمانات البنكية
58	المبحث الثالث: دراسة ملف طلب فرض استثمار (دراسة حالة)
58	المطلب الأول: تقديم المؤسسة طالبة القرض
59	المطلب الثاني: الدراسة التقنية لملف القرض
73	المطلب الثالث: نتائج الدراسة
76	خاتمة
78	قائمة المصادر والمراجع



# مقدمة



لقد احتل النظام البنكي ملا فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية منها تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث تساهم في توفير فرص العمل، و زيادة الطاقة الإنتاجية. يعتبر منح القروض من الوظائف الهامة و الأساسية للبنك، كما تشكل المصدر الأساسي لدخله، و منه فتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل الانشغال الأهم لأصحاب هذه المؤسسات.

وعليه فالبنوك تسعى لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الهيئات المكلفة بمتابعة و منح القروض الاستثمارية، و قيل منح هذه القروض لابد من اتخاذ الإجراءات لتجنب المشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها و كل ذلك نتيجة للمخاطر التي قد تلحق بالبنك لذلك أصبح إلزاميا على البنوك أن ترسم خطة إقراضية يسترشد بها متخذو القرارات عند النظر في طلبات الشروط، حيث يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسة التي تطلب القروض و تكون هذه الأخيرة ذات أهمية بالغة بالنسبة للبنك خاصة فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل.

يقوم البنك بدراسة المركز المالي بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية من أجل تحديد كل من نقاط القوة و نقاط الضعف التي بدورها تساعد البنك على اتخاذ القرار الصحيح و النهائي المتمثل في مدح القروض أو لا، و كذا اعتمادها على الضمانات من أجل تجنب الوقوع في المخاطر التي تعيق تطورها لضمان البقاء و الاستمرارية.

وفي ظل هذه الظروف العمل البنوك جاهدة على تطوير إمكانياتها و وسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة و توجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة. من هنا يمكننا تقديم الإشكالية على النحو التالي: ما هي المعايير التي يتم إتباعها

**في منح القروض الاستثمارية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟**

- ما هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما مدى تأثيرها في القطاع الاقتصادي؟.
- هل تساهم البنوك التجارية في حل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟.



- كيف يتم منح القروض طبقا للمعايير و الإجراءات المتبعة من طرف البنك؟.
- على ماذا تعتمد عملية منح القرض الاستثماري؟.

### 1- فرضيات الدراسة:

يمكن تلخيص الفرضيات الأساسية لهذا البحث النحو التالي:

- يملك قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة لأنه قطاع يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحتل القروض الاستثمارية أهمية في تسهيل الدورة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- هناك عوامل داخلية و خارجية تؤثر على البنك عند منح القروض.
- يتم منح القرض الاستثماري اعتمادا على الدراسة المالية لملف القرض.

### 2- أهمية البحث:

لقد حاولنا في إطار دراسة هذا الموضوع إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى مختلف دول العالم، و ذلك لفاعليتها في تطوير الاقتصاديات و كذا أهمية إحدى المصالح الرئيسية في البنك و هي مصلحة القرض، خاصة القروض الاستثمارية للتمويل. هذه الأخيرة ذات أهمية بالغة في توفير التمويل اللازم لتنمية و دفع عجلة الاقتصاد للأمام.

### 4- أهداف البحث:

يمكن من خلال هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف التي من بينها:

- تسليط الضوء على دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد.
- الهدف الرئيسي هو محاولة إعطاء مفهوم واسع حول القروض الاستثمارية و العوامل المؤثرة في سياسة منح القروض.
- معرفة كيفية تطبيق و استخدام الإجراءات المتبعة في منح قروض الاستثمار، و ذلك من أجل اتخاذ قرار منح القرض أو امتناعه.
- إظهار أهمية قروض الاستثمار.



## 5- منهج البحث:

تبعاً لطبيعة الموضوع فقد تم إتباع المنهج الوصفي، و ذلك عند التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع، و كذا المنهج التحليلي في تحليل طبيعة العلاقة بين مختلف مفاهيم الدراسة.

أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، و ذلك قصد إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

# الفصل الأول

## البنوك التجارية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية

المبحث الثاني: وظيفة البنوك في التمويل

المطلب الأول: تمويل البنوك التجارية

المطلب الثاني: التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

المطلب الثالث: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل

**تمهيد:**

البنوك التجارية في احدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال بالطلب عليها، اذ انها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات، ولهذا تحقق البنوك التجارية أرباحا عن طريق الفرق بين الفوائد وتوظيفها وتكلفة إبداعها وكذلك من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ومن هذا برزت أيضا أهمية البنوك التجارية. ويشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المجالات التي تمثل مجالا خصبا امام البنوك التجارية، وهو ما يجعل هذه الأخيرة تبحث بكل الوسائل لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة لهذا القطاع.

وقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين هما:

**المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.**

**المبحث الثاني: وظيفة البنوك في التمويل.**



### المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة مكانة هامة في المعلومات الاقتصادية، حيث اعتمدت البنوك التجارية أوعية ادخارية كبيرة وقنوات رئيسية للتمويل، وقد تعددت أنواعها، فتعددت بذلك تعاريفها، فتميزت بعدة خصائص عن غيرها من البنوك الأخرى.

### المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

يمكن تعريف البنوك التجارية كالتالي:

1- البنوك التجارية هي التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكاملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيل الأوراق التجارية وخضم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية.<sup>1</sup>

2- مؤسسات الثمانية غير متخصصة، تقوم بقبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدي الطلب، أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان قصير الأجل.<sup>2</sup>

3- تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك، وأكثرها نشاطا وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية إذ أن معظم الودائع تتركز لديها، كما أن معظم القروض تمنح من خلالها وتؤدي معظم الخدمات عن طريقها.<sup>3</sup>

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن القول بأن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسة مالية وسيطية، وذلك من خلال قيامها يجب الودائع بمختلف أنواعها من المودعين وتقديمها على شكل قروض إلى الفئات المعنية.

<sup>1</sup> أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2016، ص 12.

<sup>2</sup> محمود سحنون، دروس الاقتصاد التقني والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2003، ص 75.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، النقود والبنوك، دار الكتاب العالمية، الأردن، 2005، ص 21.



### المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية مجموعة من الخصائص أهمها:

\* تتمثل السمة الأساسية للبنوك التجارية في قدرتها على خلق الإئتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود، نقودا دفترية، أي نقودا مصرفية.<sup>1</sup>

\* تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعاً لحاجة السوق النقدي غير أن هذا التعدد لا يلغي إمكانية التركيز للبنوك التجارية في النظام الرأسمالي.

\* قبول الودائع الجارية (تحت الطلب)، والتي يتم سحبها في أي وقت وبأي قدر كان في حدود مبلغ الوديعة، وحيث تعتبر الودائع الجارية هذه أحد أشكال النقود إذ أن عرض لنقد في الاقتصاد يتضمن نقود وودائع الطلب حيث يتم سحب هذا النوع من الودائع باستخدام الشيك.<sup>2</sup>

\* تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، وذلك من خلال لجنة المراقبة على المصارف، إذ لا نكتفي بالرقابة التوجيهية فقط بل تفرض على البنوك التجارية أحكاماً واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية أو الجنائية.

\* يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق الربح حيث أن البنوك التجارية غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات إذ أنها تعتبر مؤسسات رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

### المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع وتتمثل فيما يلي:

#### 3-1- من حيث نشاطها وتغطيتها للمناطق الجغرافية:

وتتمثل فيما يلي:

<sup>1</sup> محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص36

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 322.



- البنوك التجارية العامة:

يقصد بها تلك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنع الأئتمان القصير والمتوسط الأجل، وكذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

- البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي ينتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، ويقع المركز الرئيسي للبنك الفرعي في المنطقة المحددة.

3-2- من حيث حجم النشاط:

وتتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- بنوك الجملة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

- بنوك التجزئة:

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما يتميز متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافياً.

3-3- من حيث عدد الفروع:

وتتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- بنوك السلاسل:

مع نمو حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال قمع سلسلة مكتملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إدارياً، يشرف عليها مركز

<sup>1</sup> محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة المصارف الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوع، مصر، 2007، ص 29.

<sup>2</sup> امحمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 17.

رئيسي واحد يتولى رسم السياسات التي تلتزم ها كافة وحدات السلسلة وتقوم المركز الرئيسي بالتنسيق بين عمال الوحدات ونشاطاتها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة.

### 1- بنوك المجموعات:

وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا.

### - البنوك المحلية:

وفي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة، وتخضع عادة لقوانين تلك المنطقة في حالة اختلاقتها عن قوانين البلاد.

### - البنوك الفردية:

وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع التوك بأنها تقصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير ونشون خسائر، ويرجع السبب في ذلك أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> امحمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص ص 18-19.



### المبحث الثاني: وظيفة البنوك في التمويل

إن وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أية مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، ويعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة بما في ذلك البنوك التجارية التي تعتبر عنصر حيوي في عملية التمويل هذه، في مقابل ذلك فهي تحتاج إلى التمويل اللازم لاستمرار نشاطها وبلوغ أهدافها. من خلال ذلك سنحاول التعرف في هذا المبحث على تمويل البنوك التجارية بصفة عامة وعلى التقنيات الحديثة واستراتيجية البنوك.

### المطلب الأول: تمويل البنوك التجارية

يمكن تقسيم مصادر تمويل البنوك التجارية إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي:

#### 1-1-1- المصادر الداخلية (الذاتية):

وتنقسم إلى:

**1-1-1- رأس المال:** ويتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل البنك عليها من جميع المصادر، ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك خاصة أصحاب الودائع منهم حيث أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله.<sup>1</sup>

#### 1-1-2- الإحتياطيات:

وهي مبالغ يستقطع من الأرباح سنوياً بهدف تقييدها لتحقيق أعراض معينة وذا معناه عدم إمكان توزيع أرباح منها، والاحتياطيات توجد على نوعين:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م، ص 53.

<sup>2</sup> أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، انتشار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص 25.



أ- الإحتياطي القانوني:

حيث يكون البنك ملزماً بتمونه يحكم القانون الذي أصدره البنك المركزي بهذا الخصوص، ويمثل نسبة من الودائع لدى البنك.

ب- الإحتياطي الخاص:

حيث يحتفظ به البنك اختياريًا، وعادة يطلق على هذا النوع من الإحتياطي أمم" الإحتياطي الخفي، حيث يحتفظ به، يمثل هذا الإحتياطي لتغطية النفقات المرتفعة في المستقبل.<sup>1</sup>

1-2- المصادر الخارجية:

تمثل التزامات البنك للغير وتتمثل في:

1-3-1- الودائع:

تعتبر أهم مصدر من مصادر تمويل البنوك التجارية، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنوك التجارية، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية أهمها:

- الودائع الجارية (تحت الطلب):

عبارة عن مبالغ تودع لدى البنك التجاري ويتعهد البنك بنقعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحياً كلياً أو جزء منها، وعادة تسحب بواسطة الشيكات، ولا يدفع عليها أسعار فائدة، حيث أن هذا النوع من الودائع يمثل مصدراً أمامية السيولة للبنوك التجارية.

أ- الودائع لأجل:

ويقصد بها الودائع التي يلتزم البنك بموجبها بالنفع في وقت لاحق على ابداعها يتم الاتفاق عليه المودع والبنك، ويدفع البنك عليها أسعار فائدة للمودع نظير انتظاره لفترة من الزمن.

كما أن هناك ما يسمى بالودائع الثابتة بإخطار: وهي التي لا يتفق البنك مع أصحابها بنقعه في وقت معين، ولكن عند السحب على المودع إشعار البنك أو إخطاره قبل وقت مناسب من تاريخ سحياً، وأيضاً يدفع البنك عليها أسعار فائدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008م، ص 276.

<sup>2</sup> عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 157.



## ج- ودائع التوفير:

وهذا النوع من الودائع يودع لدى صناديق البريد أو البنوك الإدخارية، ويحصل أصحابها دفائر تقيد وتسجل عليها وتثبت فيها دفعات مبالغ الإيداع والسحب، وتدفع البنوك عليها سعر فائدة.

## 1-2-2- شيكات وحوالات واعتمادات دورية:

هي عبارة عن خصم والتزامات على اليتك أن يكون ملزم بتسديدها عند تاريخ الإستحقاق.

## 1-2-3- الاقتراض من البنك المركزي:

تلجأ بعض البنوك التجارية للإقراض للأسباب متعددة، فعندما تمر البنوك بأزمة سيولة لأي سبب من الأسباب فيكون الملجأ الأخير لها هو الإقراض من البنك المركزي. أما إذا كانت ترغب بزيادة قدرتها على الاستثمار والتوسع عند وجود فرص استثمارية جيدة، فإنها تقوم عادة بإصدار سندات دين تكون القائدة عليها أقل من العوائد التي ستجنيها جراء استثمار الأموال المتجمعة من بيع هذه المستندات.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تعتمد هذه التقنيات الحديثة على توفير الشروط الأساسية لتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التناظر في المعلومات وتتمثل هذه الشروط في:

\* تطوير طرق تقديم الخدمات المالية وتنويعها وتكيفها مع احتياجات المؤسسات.

\* تخفيض تكاليف إدارة القروض عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة في جمع ومعالجة

المعلومات وبذلك تسهيل عملية الإقراض، إضافة إلى إمكانية تعاون البنوك مع الجمعيات المهنية لهذه المؤسسات وكذا مؤسسات الدعم المختلفة لهذا القطاع بهدف الحصول على معلومات أكثر دقة أو حتى على ضمانات مالية أو شبه مالية منها.

ومن بين هذه التقنيات المستخدمة والتي أثبتت نجاعتها نذكر منها:

<sup>1</sup> حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010م، ص 162.



## 2-1- نظام تصنيف الائتمان (Credit scoring):

وهذه الطريقة بدأ تطبيقها في أوائل التسعينات من طرف البنوك الجارية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية خصيصاً لتقييم قروض الإستهلاك، وتم تعميمها بعد ذلك في كل أنحاء العالم بحيث أصبحت حالياً عالية هذه القروض تدرس وتمنح على أساس هذه الطريقة وبشكل آلي، وتعتمد هذه الطريقة في تقديمها للمخاطر التي قد تتجح عن منح القروض على أساس التحليل الإحصائي الذي يسمح بالتنبؤ باحتمال عدم قدرة الزبون على الدفع، وتقوم هذه الطريقة على الأسس التالية:

استنتاج مقياس كمي بالاعتماد على النماذج الإحصائية من خلال دراسة العينة الإحصائية للمجتمع الذي ينتمي إليه الزبون والمكون من المقرضين القدامى بهدف التنبؤ بقدرته على الوفاء بالالتزامات.

- توفير عدد كبير من الزبائن في المجتمع الإحصائي) وبالتالي اختيار الجبنة الممثلة لذلك المجتمع وباختصار فإن هذه الطريقة تعتمد على استغلال المعلومات المجمعة حول الزبائن في الماضي لمعرفة الأداء في الحاضر والتنبؤ في المستقبل.<sup>1</sup>

## 2-2- طريقة ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين (External Rating):

إن هذه الطريقة تحدد المكانة المالية والمستقبلية عن طريق تقييم قدراتها على الدفع وتزيد من الشفافية في علاقة المقرضين المقترضين، وحتى في حالة قيام المقرض بتقييم مؤسسة يضاف هذا التقييم الخارجي للمؤسسة من طرف مؤسسات متخصصة في المجال أو الجمعيات المهنية التي تنتمي إليها المؤسسة المقترضة، بهدف التدقيق والتأكد من المعلومات المتوفرة لديه وشنقي المؤسسة المقترضة في المستقبل الأول من هذا التقييم بمثابة قوة دافعة، كما للإستمرار في تقويم وضعيتها عن طريق تنعيم نقاط القوة ومعالجة النفاصل التي تعاني منها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> هارون الطاهر، فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص 379.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 379.

## 2-3- طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث ( Shoring Risk With Third ):

تعتبر أكبر عائق يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تتقدم إلى البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لطلب القروض هو ضعف أو انعدام الضمانات، ولتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك للتعاون مع أفراد أخرى لتقاسم المخاطر، كما قامت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء مؤسسات الضمان المشترك (أو الكفالة)، ففي الإتحاد الأوروبي مثلا ظهرت مؤسسات الضمان المتبادل، وتلعب دور الوسيط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك، حيث تقوم بضمان القروض الممنوحة لأعضائها، كما تقدم لهم الدعم في مجال التكوين والاستشارة وغيرها، وغالبا ما تقوم البنوك بتقديم القروض بناء على تقييم مؤسسات الضمان أولا وعلى مدار أو نسبته ثانيا.

إضافة أن هذه الطرق التي تم عرضها توجد عدة طرق أخرى في هذا المجال لم يتم التطرق إليها نظرا لقلّة استعمالها حاليا، ومن بينها طريقة إشراك المقترض في تقييم المخاطر وطريقة تحميل تكاليف الاقتراض حسب مستوى المخاطرة.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل للتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة التحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات الزبائن المتعددة، ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك، باعتباره أن هذا القطاع من المؤسسات بشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول تتطلب توافر المتطلبات التالية:<sup>2</sup>

\* تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية

<sup>1</sup> حليلة علي الحاج، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص70.

<sup>2</sup> عبد الحكيم عمران، استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2006م، ص ص 66-67.

وذلك بالاهتمام ب:

- توفير أدوات ودعائم تسيير القروض.
- تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد السياسة الافتراضية للبنك بما تتماشى والأهداف العامة المسطرة.
- العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.
- الحث على إنشاء مؤسسات رأس مال المخاطر ومؤسسات التمويل التأجير من أجل المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الميادين التالية:
  - الدخول في مشاريع التعاون والشراكة
  - إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.
  - مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول إلى الأسواق الأجنبية.
  - الدخول إلى الأسواق المالية.
- \* التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الحكيم عمران، مرجع سابق، ص 67



## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أن البنوك على اختلاف أشكالها، والبنوك التجارية على وجه الخصوص، إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولها أهمية بالغة في مختلف الاقتصاديات، وهذه الأهمية لم تكتب من فراغ، وإنما من خلال النشاطات والأدوار التي تقوم بها.

حيث أصبحت البنوك أهم قناة التمويل والتنمية والنهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تسعى إليها دول العالم خاصة المتخلفة منها، ولها دور أساسي في متطلبات التنمية والمساهمة في إقراض الأموال اللازمة لمختلف النشاطات وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

# الفصل الثاني

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

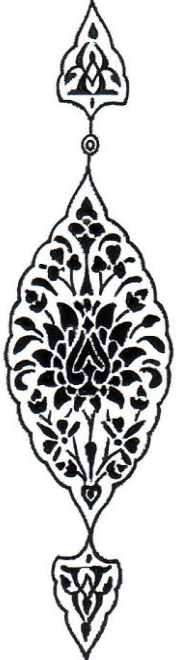
المبحث الثاني: البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك التجاري

خلاصة الفصل





### تمهيد:

انتشر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتشارا واسعا في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات، إلا أن هذا المصطلح مازال يعبر عن حقيقة وضعية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضم عدد هائل من المؤسسات مختلفة الأحجام قبل أن الاعتبارات التي عندها حجم المؤسسة هو في حد ذاته مازال غامضا فيذهب البعض إلى تحديد هذا النوع من المؤسسات باستخدام عند العمل، وفي هذا الصدد يعتقد البعض أن عدد العمال في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتعدى 09 عمال وقد يفوق 250، ومن هنا نلاحظ ذلك الفرق الكبير بين هذه المؤسسات إلى درجة دفعت بعض المختصين التفريق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يكون الفرق اقل.

إلى جانب هذا الاختلاف تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الفروع المتاحة المرتقبة للبنوك، حيث تساهم تلك المؤسسات بدور إيجابي في القضاء على البطالة ومحاربة الفقر وزيادة المنتج القومي، وقد تناولنا في هذا الفصل بحثين أساسيين:

\* المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

\* المبحث الثاني: البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، لذلك ستحاول ضمن هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات، إضافة إلى تفيد بعض المصدر والتصنيفات التي تميزها عن المؤسسات كبيرة الحجم.<sup>1</sup>

#### المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أمام هذا التنوع الاقتصادي و القانوني، تبقى إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد حاول كثير من المختصين والباحثين تقديم عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن سوف نركز على تعريفين هما:

#### 1-1- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف عام 1996 متضمنا توصيات المفوضية بتاريخ 03 أبريل 1996 بشأن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومقنعة التوصيات نفس السبب الذي وضع من أجله التعريف، و الذي تعمل على سبيل المثال في البرامج الموجهة، المعاملة التفضيلية برامج الإعاقة، الدعم الموجه ونقص التنسيق، وناقشت المقمة كذلك الكتفية التي تمت بها التوصل إلى التعريف المقترح الذي يستخدم عند العمال، المبيعات السنوية أو إجمالي الأصول كمييار للاستقلالية، و عليه جاء التعريف على النحو التالية:<sup>2</sup>

- المؤسسة الصغيرة: تضم أقل من 10 عمال.

- المؤسسة الصغيرة: تضم أقل من 50 عامل وتبلغ مبيعاتها السنوية أقل من 7 ملايين أورو أو إجمالي الأصول اقل من 5 ملايين أورو.

- المؤسسة المتوسطة: تضم أكثر من 50 عاطل و أقل من 250 عامل وتبلغ مبيعاتها السنوية أقل من 40 مليون أورو أو يبلغ حجم أصولها الإجمالي أقل من 27 مليون أورو.

<sup>1</sup> عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 03.

<sup>2</sup> بن نذير نصر الدين، دراسة استراتيجية الإبداع التكنولوجي في القدرة الشقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012، ص 15.



ومعيار استقلالية المؤسسة موحد بالنسبة لجميع المؤسسات، ويتمثل في امتلاك المؤسسة من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص، وألا يكون من بين الامان مؤسسات لها حقوق تصويت بنسبة 25 أو أكثر.

وهكذا توصلت نوال الاتحاد الأوروبي من إيجاد تعريف موحد بالرغم من عدم نفته إلا أنه وبسبب اختلاف القدرات الاقتصادية لكل بلد فإن المعيار الذي يمكن أن يتحكم أكثر في التعريف هو المعبر الأول القائم على عدد العمال.<sup>1</sup>

### 1-2- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بصدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يتلخص تعريف الجزائر لهذه الأخيرة في القانون رقم 01-15 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت الجزائر على معياري العمل ورقم الأعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5-6-7 - شبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.<sup>2</sup>

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بثها مؤسسة بتاج السلع أو الخدمات:

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجمع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار، شوفي معايير الاستقلالية، أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار

<sup>1</sup> شعباني إسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في دول العالم، الثورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة لتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية جامعة سطيف 25-28 ماي، 2003، منشورات مخيم الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، 2004، ص 63.

<sup>2</sup> شهرزاد برجى، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص ص 31-32.



25 فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**الجدول رقم (01): معايير تصنيف و تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الحصيلة السنوية	رقم الأعمال	عدد العمال	المعايير نوع المؤسسات
أقل من 10 مليون دج	أقل من 20 مليون دج	09 - 01	مؤسسة مصغرة
أقل من 100 مليون دج	أقل من 200 مليون دج	49 - 10	مؤسسة صغيرة
بين 100 و 500 مليون دج	من 200 إلى 2 مليار دج	250 - 50	مؤسسة متوسطة

المصدر: بلحاج فراحي، المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية بالجزائر، محطة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الشيا نقضاء و الاقتصاد التطبيقي، العدد 11، 2009م، ص 12.

**المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات أحد أشكال عديدة، ومن أبرز أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

**1-2 - تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها:**

يتركز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإمكانيات الانتخابية والتسييرية التي تعتمد المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية، وحسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**أ - المؤسسات العقلية:**

تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل، كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبى سوقا محددا بكميات محدودة جدا، ومثال ذلك ما نجده في الدول الآسيوية، وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا،

حيث نجد أن معظم القطاعات الصغيرة التي تحتاجها شركة Swatch يكون مصدرها من طرف عانات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقولة الباطنية.<sup>1</sup>

### ب- المؤسسات التقليدية:

إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا من المؤسسات العقلية، فهي تتميز بكونها قد تلجأ لاستعانة بالعامل الأجنبي من العائلة، كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل عن المنزل، كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي.

ولهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات ميزان بمجموعة من الخصائص هي:<sup>2</sup>

- \* اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل.
- \* معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.
- \* الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا.
- \* التنظيم التسيري فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي؛ المحاسبة، التسويق، التخزين.. الخ.

تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية.

### ت- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة:

تتميز هذه المؤسسات من النوعين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من الناحية التكنولوجية التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقا لمعايير الجودة، كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط و استعمال أي عملة أجنبية، فهي مؤسسات تساعد على نفع عجلة التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - دراسة حالة الجزائر - جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 32.

<sup>2</sup> عثمان لخلف، المرجع السابق، ص 34.



2-2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل وطبيعة المنتجات:

أ- التصنيف حسب طبيعة المنتجات:

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة شكل هي كالتالي:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:

يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية، على تصنيع عدة منتجات، ويعود التركيز عليها نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات، وتمثل هذه المنتجات في:

- \* منتجات الجلود والأحذية والنسيج.
- \* تحويل المنتجات الفلاحية.
- \* المنتجات الغذائية.
- \* الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

2-2-2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

تتطلب صناعة سلع التجهيز رأس مال كبير، وهذا الأمر لا يتناسب مع خصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا فإن مجال عمل هذه المؤسسات يتميز بالتنسيق والتخصيص بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة كإنتاج وتصليح وترك المعدات البسيطة انطلاقا من قطع غيار المستورد.

2-2-3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:

يعتمد نشاط هذه المؤسسات على إنتاج مجموعة من السلع والتي تكون في مجال الصناعة الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيمائية والبلاستيكية صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تقسيم هذه المصادر حسب عدة من بينها المعاني التالية:<sup>1</sup>

- \* معيار الملكية: تمويل ذاتي وتمويل عن طريق الديون.

<sup>1</sup> خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية تحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013، ص 208.

\* **معبر الزمن:** ونعني به تاريخ الاستحقاق، وشمل التمويل قصير الأجل والمتوسط الأجل وطويل الأجل.

\* **معيار طبيعة الجهة الممولة:** ويشمل التمويل الرسمي، شبه الرسمي والتمويل غير رسمي.

وسنعمد في دراستنا هذه على المعيار الأخير وهذا نظرا لكوننا سنتحدث عن المؤسسات المالية والتي تقع ضمن إطار التمويل الرسمي.

- **التمويل الرسمي:** وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك وشركات التأمين، وصناديق التوفير والادخار، وأسواق رأس المال.

- **التمويل غير الرسمي:** وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة كالاقتراض من الأهل والأصدقاء و الموالين ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والإئتمان.... الخ، ويقدم التمويل تتر الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

- **التمويل شبه الرسمي:** وذلك من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية.

وفي إقراضها على أساليب غير رسمية، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المجموعات والمؤسسات المالية التعاونية، وصناديق التنمية المحلية...إلخ.

### 3-2- مصادر رأس المال:

يتوفر أمام أصحاب المشروعات الصغيرة العديد من المصادر التي يمكن اللجوء إليها للحصول على المبالغ الكافية لتمويل رأس المال و المصدر الذي ينجون إليه للحصول على تلك المبالغ سوق بعد بدرجة كبيرة على المدى والأسلوب الذي سوف تستخدم به تلك الأموال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، جامعة مؤتة، الطبعة الثانية، 2004م، ص ص 67-68.



وبشكل عام فإن العمل بحاجة إلى ثلاثة أشكال من الاحتياطات المالية، رأس المال الأولي، أس المال للعمل بعد بدء العمل، ورأس المال المطلوب لأغراض التوسع في العمل، ويمكن توفير ذلك عن طريق المصادر التالية:

### 3-2-1- المدخرات الشخصية:

الأشخاص الذين يرغبون بالبدء بمشروع صغير، عليهم استثمار مبلغ كافي من مدخراتهم الشخصية قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، إلا أن المستثمرين لديهم الضمانات الكافية بأن مالك المشروع ملتزم بمشروعه عن طريق المبالغ التي استمرها في المشروع، و أنه سوف لن يترك العمل بكل بساطة ويتخلى عن كل التزاماته تجاه الذاتين، كما أن العديد من المالكين يفضلون الاعتماد على مواردهم المالية الشخصية في تمويل المشروع بسبب شعورهم يتم الاطمئنان بالمخاطرة بموال الغير في أعمالهم أو بسبب عدم رغبتهم بمشاركة الآخرين بالسيطرة على العمل.

### 3-3- الاقتراض من الأصدقاء والأقارب:

أغلب الأشخاص الذين يفكرون بالبدء بالعمل بمشروع صغير لا يتوفر لديهم المال الكافي للاستثمار في المشروع ولذلك فعليهم البحث عن مصادر أخرى تمويل وبالرغم من أن ذلك يعتبر ممارسة غير صحيحة في بداية إنشاء المشروع، ولكنه قد يكون ضروريا في بعض الأحيان، ولا يجب الخلط بين العمل والعلاقات العالية أو الاجتماعية، إذا ما أريد تحقيق نتائج مرغوب بها، حيث أن المبالغ المفترضة من الأصدقاء والأقارب تؤدي إيجاد علاقات مالية شخصية والتي تتعارض مع استقلالية صاحب المشروع والعمل فلا يخلون بالعمل عن طريق النصائح أو محاولة اتخاذ قرارات بشأن العمل، وذلك لحماية مصالحهم المالية في العمل.

### 3-2-3- الشركاء وحملة الأسهم:

يمكن الحصول على المبالغ التمويل حقوق الملكية عن طريق المشاركة أو عدد من الشركاء أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة أو الاقتراض بسبب مشاركة المشاركين في ضمان المبالغ التي يتم اقتراضها من الغير، أما في حالة الشركات فإن المبالغ تكون متاحة



للعمل عن طريق العديد من المستثمرين بسبب محدودية مسؤولية حملة أسهم الشركة بسبب استمرارية وجود الشركة وإمكانية كل مساهم من بيع سهمه في أي وقت.

### 3-2-4- المصاريف التجارية ومؤسسات الاقتراض الأخرى:

تعتبر المصاريف التجارية المصدر الاساسي للأموال في المشاريع الصغيرة التي توفر الأموال على شكل فروض أو على شكل حقوق ملكية، وفي بعض المصارف توجد أقسام خاصة بمنح القروض الشخصية، والتي يمكن الاستفادة منها في تمويل المشروع.



المبحث الثاني: البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لأي اقتصاد بسبب أهميتها ونورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث برز دورها أكثر من خال تعددها فهي تلعب دورا استراتيجيا في الاقتصاديات المطية والعالمية، وزيادة عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية أصبحت البنوك التجارية تبحث عن عماد جان من بينهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المطلب الأول: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين يتحد من خلالها طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما كالتالي:<sup>1</sup>

### 1-1- النموذج الأمريكي:

من خصائص هذا النموذج أن تلك العائقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز بما يلي:

- \* كل عملية فرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك و المؤسسة.
- \* يشارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.
- \* يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، ومن أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية.

### 1-2- النموذج الألماني:

تتميز العلفة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

- \* تحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية.

<sup>1</sup> عبد الحكيم عمران، استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص ص 64-65.

\* يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر الفروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع، والمدخرين)، عبر قيام الينا بالمتابعة والمراقبة المستمرة وتحقيق تبادل المعلومات بين البنك التجاري و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.

## 2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية:

بالرغم من الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لازالت تعاني من المشاكل أهمها التمويل، و كما أن البنوك التجارية تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولي اهتماما أكثر بالمؤسسات الكبيرة وذلك للأسباب التالية:

\* ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية منح القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكينا من الحصول على مبالغ محدودة القيمة.

\* عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي تقديم الضمانات المقدمة للبنوك التجارية وعدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وآفاقها المستقبلية مما يبقيها في ضيق مالي.

\* تكلفة الإجراءات الإدارية الداخلية عن لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك التجارية لمنحها فرض.

\* ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك التجارية عقد لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على البنوك التجارية.

## المطلب الثاني: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على أساس اعتبار البنوك المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم في هذه الأخيرة عدة ما تحجم عن منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما يستدعي بنا ضرورة تسليط الضوء عن العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسسات.



## 2-1- شفافية المعلومات:

تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، نظرا لطبيعتها الخاصة تجاه نظام المعلومات و هيكل الملكية، وتربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهرها عن اتفاقية القرض، إلا أن تلك العلاقة تنتشر بدرجة شفافية المعلومة المقدمة من طرف ان المؤسسات للبنوك، بسبب تعرض الأهداف بينهما ضمن وجهة نظر المؤسسة ترى أن البنوك المتشددة من حيث حجم المعلومة المطلوبة ولا تراعي خصوصيتها<sup>1</sup> من طرف إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير شفافة و غير كافية نظرا لضعف ونقص الكفاءة الإدارة في شير و إقناع البنوك بنوعيتها تظهر علاقة القرض التي تربط بين المؤسسة والبنك عدم تماثل في المعلومات بينهما، وكما رأينا سابقا أن الإدارة تعمل مقومات أكثر من الغير عن وضعية المؤسسة وكافة المتغيرات المحددة بمردودية استثماراتها، وعليه فإن المعارض يشترط أدنى من المقومات التي تمكنه من إجراء تقييم مالي و اقتصادي الاستخدام الأموال المقترضة، وتعتبر الميزانية وجدول حسابات النتائج غالبا ذلك الحد الأدنى من المعلومات الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## 2-2- شخصية وسلوك المسير (الخطر المغربي):

يرتبط هذا العمل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المكونات في المقرض والمقترض، ويمثل الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتحمل أن يقوم المسير بتحويل جزء النتائج المحققة بهدف تقنية المصاريف المالية، ينشأ الخطر المتعلق بانتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المغرض، فهذا الأخير لا يمكن ملاحظة ومراقبة أداء المؤسسة و على هذا الأساس تظهر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مرتبطة فقط بنقص الملاءة المالية، بل بنتائج تخوف البنوك من

<sup>1</sup> العايب ياسين، إشكالية تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص ص 275-280.

الإدارة والناجحة بدورها عن عدم رغبة الإدارة في تبليغ كفة المعلومات بالوضعية ونشاطها للبنك ومنه تتأثر قرارات البنوك فيها يمنح الإئتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشخصية المقترض.<sup>1</sup>

### 2-3- الضمانات:

تلعب الضمانات المعروفة من طرف البنوك على المؤسسات الاقتصادية دورا فعال في تقويم السلوك للمسير، حيث تجعل من العجز مكلف بالنسبة له، مما يعرضه على تحقيق الخطر الذي يتعرض لها المشروع إلى أدنى مستوياته، وفي الوقت بذل مجهودات نكير والتصريح بكل تنفية بالنتائج المحققة تستند القروض في اتخاذ القرارات التمويل على مدى توفر الضمانات المعترضين دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ونوعية أعمالها، وتطلب البنوك مقابل تحويلها ضمانات شخصية و عينته عالية حيث يمثل متوسط مستوى الضمانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 151%.

من قيمة التمويل، وتختلف هذه النسبية يصب الحجم المؤسسة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلا في سوريا يطلب منها ضمانات بحوالي 230% للمؤسسات الكبيرة، أما في الجزائر فتطلب ضماناتها بقيمة 150% من قيمة التمويل للمؤسسات الخاصة، مقابل 50 للمؤسسات العمومية و يلقي إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي تلبية قيمة التمويل الممنوح لها، فإن هذا يعني مسألة فرض للحصول على التمويل التزم لها.<sup>2</sup>

### 2-4- محدودية وحجم نوع التمويل:

غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة و غير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل وفرض نمط

<sup>1</sup> العايب ياسين، المرجع السابق، ص ص 275-280.

<sup>2</sup> حفيف فوزية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر - رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر،

واحد في المعاملة من حيث فترات السياح ومدة السداد، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يتناسب أولاً مع طبيعة هذه المؤسسات.

فالفئات ليست لها القدرة على الحركية الاستثمارية و لا تملك الخبرة والمز هانت، لا يمنح لها التمويل حتى يوجد ضمانك، على العكس الفئات الغنية التي تحصل على القروض بالحجم المطلوب وبالتالي أصبحت مهمة البنوك في هذه البلدان محصورة على مساعدة الأغنياء و المؤسسات القائمة على النمو والتوسع لا غير.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك التجاري

تعتبر البنوك التجارية كمول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك أمام غياب مؤسسات المعنية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتخل من خلالها لتوفير تشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

#### 3-1-1 قروض الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي على العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في غالب الأحيان (12) شهراً.<sup>2</sup>

#### 3-1-1-3 قروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه.

أ- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة .

ب- **المكشوف:** هو عبارة عن فرض بنكي لقائدة الزيتون الذي يسجل نقصاً في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

<sup>1</sup> بوحرب حكيم، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، نقود مالية وبنوك جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 57.

ج- قرض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.<sup>1</sup>

#### 3-2- قروض الاستثمار:

في الحقيقة نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات الفترات طويلة.

#### 3-2-1- قروض متوسطة الأجل:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يجوز استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.<sup>2</sup> ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

##### أ- القروض القابلة للتعبئة:

فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

##### ب- القروض غير قليلة للتعبئة:

فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي، فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقرض لهذا القرض

#### 3-2-2- قروض طويلة الأجل:

القرض الموجه لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب 7 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا 20 سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني، بمختلف استعمالاتها المهنية)

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 58-61.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 73-75.



### خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل أن وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال في وضع غير مستقر، لذا يجب تنسيق الجهود من أجل تقل فعّال لتطوير العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتحديد الاحتياجات والمشاكل المتعلقة به، وذلك لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استخدام أمثل للإمكانيات التي يتيحها النظام البنكي.

ورغم ذلك تتجلى هذا أهمية وجود علاقة دائمة تتميز بالثقة والتبادل الدائم للمعلومات بين البنك والمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، التي تزيد من قدرة البنك على تقديم قروض أكبر لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف البنوك أهم ما يضمن نجاحها واستمرارها.

# الفصل الثالث

## تقديم البنك الخارجي الجزائري - وكالة مسيلة -

المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري - وكالة مسيلة -

المطلب الأول: نبذة تاريخية وأهداف البنك الخارجي الجزائري ومهامه

المطلب الثاني: قروض الاستثمار

المبحث الثاني: الدراسة التقنية و المالية لطلب القرض ومراحلته.

المطلب الأول: الدراسة التقنية و المالية لطالب القرض

المطلب الثاني: مراحل منح القروض الاستثمارية

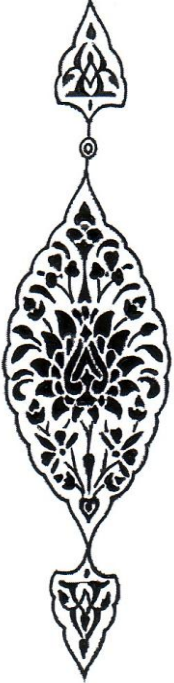
المطلب الثالث: الضمانات البنكية

المبحث الثالث: دراسة ملف طلب فرض استثمار (دراسة حالة)

المطلب الأول: تقديم المؤسسة طالبة القرض

المطلب الثاني: الدراسة التقنية لملف القرض

المطلب الثالث: نتائج الدراسة



المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري -وكالة مسيلة -

أنشأ البنك الخارجي الجزائري بعدما لوحظ تدني نشاط البنوك الأجنبية التي كان يعتمد عليها في تحقيق الأهداف الاقتصادية على المستوى الخارجي و تنمية العلاقات الخارجية، و لهذا جاء قرار إنشاء البنك الخارجي الجزائري و يمكن تقديم هذا البنك العريق على النحو التالي:

المطلب الأول: نبذة تاريخية وأهداف البنك الخارجي الجزائري ومهامه

المطلب الثاني: قروض الاستثمار

المطلب الأول: نبذة تاريخية وأهداف البنك الخارجي الجزائري ومهامه

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 1 أكتوبر 1967 بموجب مرسوم 67 / 204 و برأس مال قدره 20.000.000 دج، و بهذا فهو ثالث بنك تجاري تأسس في الجزائر تبعا لقرارات الخاصة بالقطاع البنكي، و لقد ورث البنك فعالية خمس بنوك أجنبية و هي: <sup>1</sup>

- القرض الليوني؛
- الشركة العامة؛
- القرض الشمالي؛
- البنك الصناعي الجزائري المتوسط؛
- بنك باركيز.

اختص هذا الأخير في ضمان تنفيذ الاتفاقيات المرتبطة بالتصدير و الاستيراد ثم توسع نشاطه منذ سنة 1976 ، حيث أصبح يسير حسابات أكبر المؤسسات الصناعية الكبرى في ميدان المحروقات مثل (سونطراك و نفطال ) و ميدان الصناعات البتروكيمياوية (التعدين ) بالإضافة إلى الميدان البحري، و يتكون البنك من قسمين:

- قسم الودائع والاقراض.
- قسم العمليات الأجنبية.

<sup>1</sup> منشورات عن البنك الخارجي الجزائري، رقم الوكالة - 37 المسيلة.

هو بنك متخصص في العمليات مع الخارج و كذا ممارسة كل العمليات المصرفية التقليدية، حيث له صفة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة وطنية إلى غاية 12 جانفي 1988 K و بعد توجيه المؤسسات العمومية نحو الاستقلالية تم تحويل مؤسسة القرض المسماة البنك الخارجي إلى شركة أسهم، أما حاليا فهي تابعة لوزارة المالية.

### - أهداف و مهام البنك الخارجي الجزائري و هيكله التنظيمي

يمارس البنك الخارجي الجزائري ككل البنوك التجارية وظيفته الأساسية في تسهيل و

تطوير

العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأخرى في إطار التخطيط الوطني.

### - أهداف و مهام البنك الخارجي الجزائري

يهدف البنك أساسا إلى تجهيز و تشجيع و تمويل العمليات التجارية، فهو يقوم بمنح

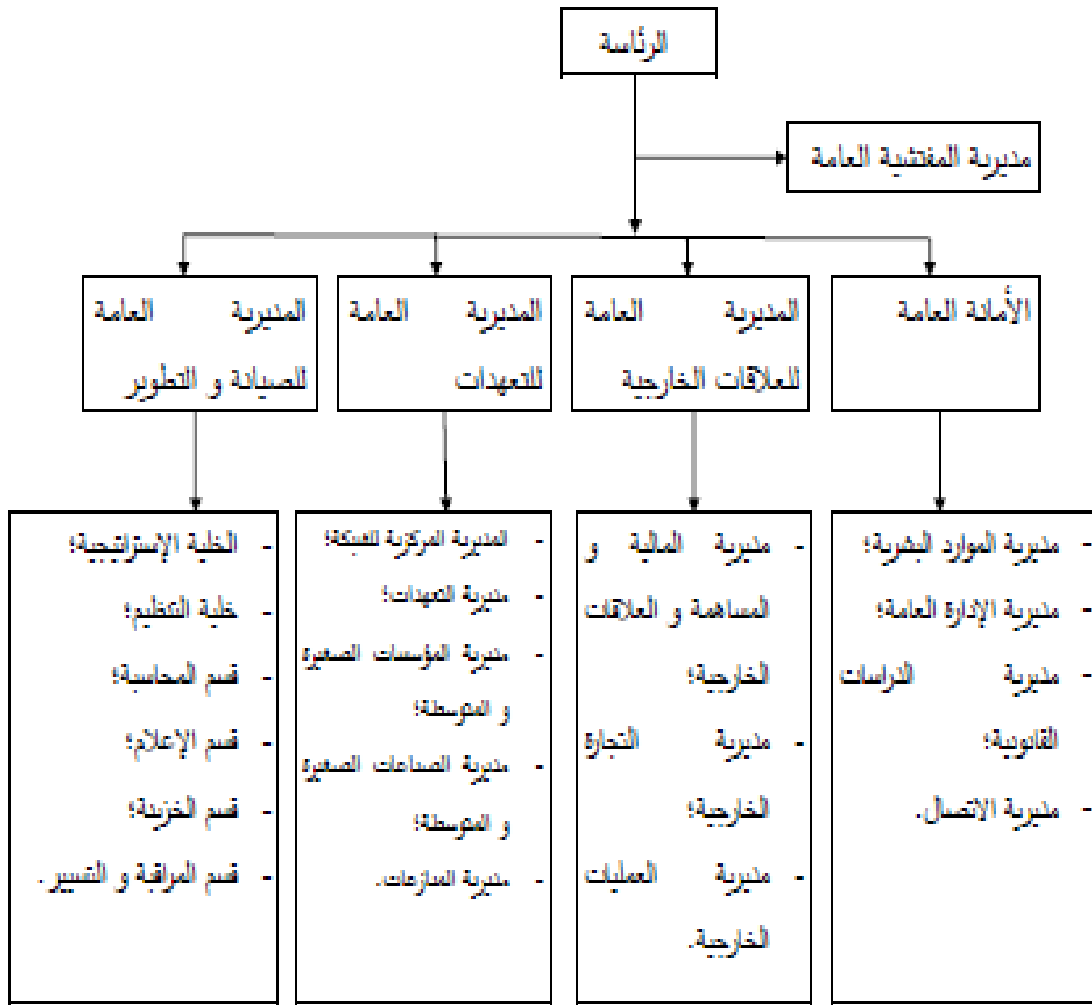
قروض

الاستيراد و تأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم لهم كما يمكن له التدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج و ذلك في:

- تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائريين و الخارج؛
- ترقية الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى فيما يخص تعاملهم و قروضهم؛
- القيام بخدمات مركز في التعليم التجاري و في التكوين؛
- وضع وكالات و لها فروع في الخارج؛
- القيام بجميع العمليات البنكية و المحاسبية الخارجية؛
- تأسيس و إدارة المحلات الرئيسية و إنجاز جميع العمليات المتعلقة بالانجاز و العمليات الخاصة بالتأمين اللازم لنشاطات المؤسسة؛
- ضمان الإجراءات الجيدة الناتجة عن سوق الدولة و الجماعات المحلية؛
- تعطي الضمان للموردين و المصدرين؛
- إعطاء الموافقة للقروض و البنوك الأجنبية.



\* الهيكل التنظيمي:



المطلب الثاني: قروض الاستثمار

تلعب القروض الاستثمارية دورا مهما في تمويل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فبواسطتها تتحول الأرصدة العاطلة إلى أرصدة فاعلة، حيث تمنح القوة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين التي تمكنهم من تدعيم نشاطاتهم.

و سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

\* المطلب الأول: مفهوم القروض الاستثمارية خصائصها و أهميتها.

\* المطلب الثاني: عمليات قروض الاستثمار.

1- مفهوم القروض الاستثمارية خصائصها و أهميتها وعمليات قروض الاستثمار.

لا يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة القيام بنشاطات المعمارية واسعة دون اللجوء للبنوك التجارية لأحد القروض اللازمة لتغطية التزاماتها المالية.

### - تعريف القروض الاستثمارية

هناك عدة تعاريف للقروض الاستثمارية و سكر منها ما يلي:

"تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقيل على تجميد أمواله لمدة ليست قصيرة يمكن أن تمد من سنين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار، فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على الآلات و المعدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل، أما إذا تعلق الأمر بتمويل العقارات تكون بصدد تمويل طويل الأجل.

ونظرا للصعوبة التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات بهذا الحجم و هذه المدة فقد تم تحديث طرق التمويل بما يخفف من الصعوبات و يتعلق الأمر هنا بعملية القرض الإيجاري<sup>1</sup>.

كما يعرف تلك القروض التي تصلح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمنشأة كما تستخدم في التعليم الطاقات الإنتاجية لها، و تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع<sup>2</sup>.

ويعرف "هي فروض تمنح التمويل الأصول الثابتة و قروض لتتعليم الطاقة الإنتاجية كإجراء المعدات، المواد الخام للإنتاج<sup>3</sup>.

من التعاريف المسابقة يتضح أن القروض الاستثمارية في تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة و تهدف للحصول على وسائل الإنتاج و المعدات و الآلات لتمويل أصولها الثابتة.

### - خصائص القروض الاستثمارية.

تتميز القروض الاستثمارية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالخصائص التالية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> منهل مطر ديب سوتر ورضوان وليد العمار، النقود والبنوك، مؤسسة الآلات للطباعة والنشر، عمان، 1996م، ص 73.

<sup>2</sup> عبد الحميد طلعت أسعد، الغدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، المنصورة، 1998م، ص 131.

<sup>3</sup> هيكل عجمي ورمزي ياسين أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009م، ص 132.

<sup>4</sup> شاكور الفزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 107.



- الفترة الزمنية طويلة من خمسة إلى سبعة سنوات؛
- تتم عملية السداد على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية؛
- أسعار فائدها عادة ما تكون أكبر من أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل و ذلك لتفادي هبوط الأسعار؛
- البنوك تطلب ضمانات عينية على شكل أصول ثابتة.

في هذا النوع يعتمد البنك في منح هذه القروض على الموارد التي لها الصفة الادخارية بمعنى الودائع المودعة لمدة طويلة، و هذا لتمكين البنك من الإقراض في شكل قروض طويلة الأجل، و بالتالي فإن الودائع لمدة قصيرة لا يستعملها البنك لهذا الغرض و لا الضمان السيولة اللازمة لزيانته.

#### - أهمية القروض الاستثمارية

للقروض الاستثمارية أهمية لكل من البيت و المؤسسة، و تتمثل هذه الأهمية فيما

يلي:<sup>1</sup>

- يمكن الائتمان للمؤسسة المقترضة عن استعمال الأموال المقترضة بصورة أكثر فعالية لأنها لا تعاني من الاستحقاق المتكرر للقروض الطويلة و المتوسطة الأجل قياسا بالقروض قصيرة الأجل و التي تؤدي إلى إرباك في إدارة سيولتها يسبب اضطرارها إلى التسديد السريع والمتكرر؛

- تسديد أقساط القرض بطريقة تمكن المؤسسة من الوفاء بالعرض من الأموال الناجمة عن العمليات الإنتاجية و بصورة تدريجية؛

- يناسب حجم الائتمان و طول مدته مع الأعراض التي تقف وراءه إذ تتمثل هذه الأعراض في تمويل المباني و الأراضي التي تكون مدة قرونها طويلة؛

- تنظم عملية الاقتراض وفق جدول زمني لتسديد الأقساط المستحقة، و لا يتمكن البنك من

<sup>1</sup> فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل، عمان، 2000م، ص 125.

مطالبة المؤسسة بالشديد قبل فترة الاستحقاق، و في حالة عدم التسديد فإن البنك بيدي مرونة في تأجيل فترة السداد مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المؤسسة و عقم إرباك سيولتها؛

- تتطلب عمليات التطور الفني و التقني و استبدال الآلات و المعدات، و نظرا لارتفاع تكاليف الشراء فإن المؤسسات تلجأ للبنوك للحصول على الائتمان يتضح مما سبق أن منح القروض له أهمية بالغة في تحقيق العائد و الريح في حين تواجه مجموعة من المخاطر المرتبطة بعدم التأكد و التنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث و تطورات مستقبلية على ضوء المتغيرات و عدم دقة البيانات و المعلومات، و عليه لتفادي أو تقليل المخاطر يجب إيجاد حلول لمواجهة هذه المخاطر.

#### - عمليات قروض الاستثمار

في هذا المطلب سنتطرق إلى عمليات قروض الاستثمار و التي تتمثل في العمليات الكلاسيكية و العمليات الحديثة لتمويل الاستثمارات.

#### \* العمليات الكلاسيكية لتمويل الاستثمار

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات، و هي القروض متوسطة الأجل و القروض طويلة الأجل، و يرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته.

#### أولاً: القروض متوسطة الأجل

الوجه القروض متوسطة الأجل للتمويل الاستثمارات التي يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات و المعدات، و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة، و نظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض،

يمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، القروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، و القروض الغير قابلة للتعبئة.

فأما النوع الأول (القابلة للتعبئة) يعني أن البنك بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، و يسمح له الك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحة، و التقليل من خطر تجميد الأموال و يجنيه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

أما إذا تعلق الأمر بالنوع الآخر (الغير قابلة للتعبئة فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية الخصم، و بالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار موعد السداد و هنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر.

إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد الالك على البنك أن يحسن دراسة هذه القروض و برمجتها زمنيا بشكل لا يهدد الخزينة و لا يؤثر فيها.

تتمثل أهمية القروض متوسطة الأجل في تلبية و تغطية احتياجات التجهيزات، حيث تربط هذه القرش بعده حياة التجهيزات، كما أن القرض متوسط الأجل كان مقتصرا على البنوك المتخصصة و التي تعتمد على ودائعها ذات الأجل الطويل، و لم تكن البنوك التجارية التي تعتمد على ودائعها قصيرة الأجل مستعدة للإقراض الطويل حرصا على السيولة الضرورية.

هناك معايير لمنح هذه القروض التعلق مثلا بالنتائج الموجودة من التمويل لتحسين الإنتاجية أو خلق فرص عمل، كما توجد معايير مالية التعلق بالنسب المالية، القرض الممنوح و المستفيد منه و مقدار الخصم، فمثلا يجب أن لا تزيد مدة القرض عن مدة إهلاكه.

### ثانيا: القروض طويلة الأجل

يقوم بمنح هذه القروض مؤسسات متخصصة، و تتجاوز مدة القرض عن سبع سنوات، فهدفها الرئيسي هو وضع الأموال اللازمة في متناول المؤسسة التغطية احتياجات المشاريع الاستراتيجية الكبيرة و تمويل التجهيزات التي تزيد مدة إهلاكها عن سبع سنوات مثل تجهيزات البناء، ومنع هياكل المصانع، التجهيزات الثقيلة، و يمكن أن تمتد أحيانا إلى



غاية عشرين (20) سنة و ميزه هذه الفروض أنها تسدد على فترة طويلة حتى لا يتم الإخلال بتوازن المؤسسة.<sup>1</sup>

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثماراتها الطويلة إلى البنوك التمويل هذه العمليات لكبر مبالغها التي لا يمكن لها تعبئتها لوحدها، و مدة الاستثمار في فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد و نظرا لطبيعتها المبلغ الضخم و المدة الطويلة)، كما أن طبيعة هذه القروض تجعلها تتطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجات المخاطر.

رغم هذه المصاعب يبقى التمويل الكلاسيكي من الطرق الشائعة في تمويل الاستثمارات، لكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل تمويل أخرى أهمها الإقراض الأيجاري.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 94.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان والتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 112.

المبحث الثاني: الدراسة التقنية و المالية لطلب القرض ومراحة.

المطلب الأول: الدراسة التقنية و المالية لطلب القرض

تعتبر الدراسة التقنية و المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقوم بملح القروض، إذ تقوم بدراسة المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية لتحديد نقاط قوتها و ضعفها، و التي تساعد البنك على اتخاذ القرار النهائي.

الفرع الأول: الدراسة التقنية لطلب القرض.

أولاً: المعلومات اللازمة لإقرار القرض

لا بد من توافر معلومات أساسية التي من خلالها يتم قراءة المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض و من بينها تذكر ما يلي:<sup>1</sup>

- القوائم المالية المركز المالي و الدخل) للمؤسسة طالبة القرض؛
- معلومات مالية إضافية في حالة طلب عدة أنواع من القروض.
- نوعية الضمانات التي يقدمها المركز الرئيسي للمؤسسة إذا كان النشاط الفرعي محدود؛
- القروض الأخرى التي سبق للمؤسسة الحصول عليها و نظام سدادها و توعية الضمانات المقدمة؛
- تحديد الظروف التي يتم في ظلها تجليد القرض و شروطه؛
- إذا كان القرض بضمان ما، نسبة القرض إلى قيمة الأصول الضامن و بذلك يتحدد هامش الأمان و يتحدد ميعاد استحقاق القرض؛
- تقرير من حيث حجم القروض وملته. و بصفة عامة تسأل إدارة القروض عما يلي:
- معلومات حول طالب القرض؛
- تحليل المعلومات التي سبق جمعها و الخاصة بسمعة العميل و مركزه المالي؛
- تحليل الأوضاع المستقبلية لطالب القرض؛

<sup>1</sup> رميسة قرياقص و عبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص ص 95-96.

- إعداد التوصيات حول الطلب المقدم للحصول على القرض، و يترك أمر اتخاذ القرار للمستوى الإداري سواء كان قرد أو لجنة.

### ثانيا: العوامل موضع الدراسة عند تحليل طلب الحصول على قرض

يجب التحقق من فري المقترض و رغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها مستقبلا و تتلخص هذه العوامل في:

- القدرة على السداد؛

- السمعة؛

- رأس المال

- الضمان المقدم؛

- الظروف الاقتصادية.

وبذلك يمكن حصر العوامل الأساسية الواجب أخذها في الحسبان عند دراسة و تحليل الطلب الخاص بالحصول على قروض من البنوك في عدة عوامل كالمقدرة و السمعة و القدرة على توليد النحل ودرجة الملكية للأصول و الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة حاليا و مستقبلا.

### ثالث: نطاق البحث عن طالب القرض

يخلف مجال و مدى البحث و التحري عن طالب القرض وفقا لعدد من العوامل و التي من أهمها حجم و مده الفرض، التقارير المالية للمؤسسة، الضمانات المقدمة، التعاملات السابقة مع طالب القرض، و بصفة عامة يستمر البحث و التحري طالما أنه يمكن الحصول على بيانات إضافية تساعد في التقييم الموضوعي لمركز مقدم طلب القرض، و كذلك جمع المعلومات التي تساعد في تقييم سعة طالب القرض مدى قدرته على السداد. يعد البحث و التحري عن النشاط الذي يستخدم فيه القرض إلى سجلات الأداء المالي للمؤسسة، نوع العلاقات العمالية في المؤسسة و أسباب الزيادة في المبيعات و الأرباح و درجة القلب فيهما، تم التطرق إلى الإدارة المهيمنة على الشركة من حيث كفاءتها و ماضيها و رأي العاملين فيها و المتعاملين معها سواء تعلق الأمر بالزبائن أو الموردين.



كما ينبغي التعرف على الظروف التنافسية للصناعة و اتجاهات المبيعات و الأرباح أو مركز طالب القرض داخل الصناعة، فهذه الاعتبارات لا ينبغي إهمالها لتقييم المقدرة المستقبلية الطالب القرض.<sup>1</sup>

#### رابعاً: مصادر الحصول على معلومات طالب القرض.

العدد مصادر الحصول على المعلومات، نذكر منها المقابلات مع طالب القرض و الرجوع إلى السجلات و المصادر الأخرى.

#### 1- إجراء مقابلة مع طالب القرض:

يمكن من خلال المقابلة معرفة سبب طلب القرض، و مدى مطابقة ذلك مع سياسة البنك و القواعد المنظمة للقروض المصرفية، أيضا الحكم على سمعة العميل و مشق المعلومات التي يدلى بها و جميع المعلومات عن ماضي المؤسسة و تطورها و المركز الصفاقي و إدارتها، و خططها المستقبلية، و قد يتطلب أيضا من طالب القرض التزويد معلومات مالية إضافية.

#### 2- السجلات الخاصة بالبنك:

يجب أن يتوافر عند البنك مجموعة من السجلات و الإحصائيات عن الموردين و المقترضين، و تفيد هذه السجلات في الكشف عن التعاملات السابقة لطالب القرض، و كيفية استخدامه للقروض السابقة، و أسلوب سداد هذه القروض و مدى التزامه بشروط الاتفاق و هل يودع مدخراته بحساب البنك.

#### 3- المصادر الأخرى الخارجية للمعلومات:

يمكن ذلك بالرجوع إلى المنظمات والهيئات المتخصصة في جمع المعلومات عن المشروعات، مثال ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية و لديها معلومات عن حوالي 3 ملايين مشروع موزعة بين الولايات المتحدة و كندا حيث يتم نشر المعلومات المختصرة عن هذه

<sup>1</sup> اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

المشروعات و عن حجم الإقراض لكل منها، أما المعلومات الأكثر تفصيلاً فيمكن الحصول عليها في شكل تقارير خاصة عن حجم القرض و يسمى بتقرير المعلومات عن المشروع.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: التحليل المالي لدراسة القروض الاستثمارية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ تقوم بقراءة المركز المالي بالاعتماد على النسب المالية و مدى قدرتها على توليد تدفقاتها التقنية التي تكفي لتسيير عملياتها و أداء التزاماتها و بالتالي تحديد نقاط ضعفها و قوتها، و التي تساعد على اتخاذ القرار النهائي و المتمثل في ملح القرض أو لا.

### أولاً: محددات التحليل المالي.

نجاح المحلل المالي في الحكم على مؤسسة ما مرهون بالمحددات التالية:<sup>2</sup>

- كلما كانت المعلومات المالية وافية و دقيقة كلما كانت نتائج التحليل المالي أفضل؛
- التحليل المالي لا يصل إلى نتائج أكيدة و هو عادة يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة؛
- قد يركز المحلل المالي على جانب واحد و يهمل الجوانب الأخرى فمنهم من يركز على السيولة و منهم من يركز على الربحية؛
- عملية الاختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق؛
- تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تجميل ميزانياتها و هذا ما يعيق عمل المحلل المالي على الحكم على كفاءة المؤسسة؛
- القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الإدارة في التوسع أو العلاقات مع الموردين أين يكمن الضعف في التحليل المالي.

<sup>1</sup> اعتماداً على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

<sup>2</sup> أيمن اشنطي وعامر شقر، الغدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2005م، ص ص 113-114.

### ثانيا: النسب المالية

يتم توضيح ذلك من خلال النسبة الهيكلية، تسب السيولة، تسب النشاط، نسب المديونية.

#### 1- النسب الهيكلية

يتم حساب هذه النسب على أساس المؤشرات الهيكلية التالية<sup>1</sup>:

أ- **التمويل الذاتي**: يعتبر التمويل الذاتي عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يستعملها البنك، و هو عبارة عن القدرات الذاتية للمؤسسة في تمويل الاستثمارات التي تقوم بها و تحسب نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

**نسبة التمويل الذاتي = الأموال الذاتية الأصول الثابتة**

تعبر هذه النسبة عن مشي تغطية المؤسسة لاستثماراتها بأموالها الخاصة

- إذا كانت تساوي الواحد فهذا يعني أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة.

- إذا كانت أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة و هناك فائض في الأموال.

#### ب- التمويل الدائم

تقيس هذه النسبة فترة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة، و تعطى نسبة التمويل الدائم بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

**نسبة التمويل لدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة**

- إذا كانت أكبر من الواحد فإن ذلك يدل على حالة توازن؛

- إذا كانت أقل من الواحد فهذا يدل على تحقيق علبة التوازن.

#### ج- نسبة القدرة على الوفاء

وهي شين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند أجالها المحدد، ويتم حسابها

وفق العلاقة التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 151.

<sup>2</sup> عبد اللطيف بالغرسة، المنهل المعرفي في التسيير المصرفي، منشورات باجي مختار، عنابة، 2000م، ص ص 187-188.

<sup>3</sup> ناصر دادي عدون ومحمد فتحي نواصر، دراسات الحالات المالية، الجزائر، دون سنة نشر، ص 55.

نسبة القدرة على الوفاء = مجموع الأصول / مجموع الديون

- إذا كانت أكبر من الواحد فإن المؤسسة في وضع جين و يمكنها الحصول على قروض أخرى؛

- إذا كانت أقل من الواحد فإن المؤسسة في وضعية حرجة و لا يمكنها الحصول على دين آخر؛

- كلما كانت النسبة اكثر من 50% دل ذلك أن المؤسسة لها إمكانية كبيرة على تسديد الديون و بإمكانها الحصول على دين آخر و العكس صحيح.

### ثالث: نسب السيولة

تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل عن استحقاقها و

تشمل على ما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- نسبة التداول

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال المقارنة بين

الأصول المتداولة، و تعطى نسبة التداول وفق العلاقة التالية:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

#### 2- نسبة السيولة السريعة:

تقيس مدى قدرة المؤسسة على ستاد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على

البضاعة، و تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = النقدية الأوراق المالية - المدينين أوراق القبض الخصوم المتداولة

#### رابعاً: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب التقديم على النجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول و الخصوم

و تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول و مدى

قدرتها على الاستخدام الأمثل لها، و تحقق أكبر ربح ممكن و تشمل ما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية (من وجهتي النظر المصرفية والقانونية)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002م، ص 321.

<sup>2</sup> أيمن الشنطي وعامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119.

أ- معدل دوران مجموع الأصول الثابتة:

تقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لتحقيق المبيعات، خاصة في المؤسسات التي تكون أصولها الثابتة الجزء الأساسي من إجمالي استثماراتها الكلية، و تحسب هذه التسمية وفق العلاقة التالية:<sup>1</sup>

**معدل دوران مجموع الأصول الثابتة = المبيعات الأصول الثابتة**

ب- معدل دورات المخزون: تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة لمخزونها من البضاعة و مني سيولة هذا المخزون و قابليته للتسويق، و تحسب وفق العلاقة التالية:

**معدل دوران المخزون = المبيعات (التكلفة) متوسط المخزون**

ج- نسبة الأصول المتداولة إلى نسبة الاقتراض: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة لجميع التزامات المؤسسة (مجموع الديون)، و تحسب كما يلي:<sup>2</sup>

**نسبة الأصول المتداولة إلى نسبة افتراض = الأصول المتداولة / الاقتراض**

4- نسب المديونية:

مجموعة نسب لقياس كفاءة الأموال المستمرة و التعرف على هيكله مصادر التمويل (مساهمين و القراض) و إدارتها، وبما أن رأس المال المستثمر تم توظيفه في الأصول للعمليات التشغيلية و هي التعامل بشكل مباشر مع مكونات أصول المستمر و مصادر التمويل على النحو التالية:

**نسب المديونية - الديون طويلة الأجل / ( الديون طويلة الأجل حقوق المساهمين)**

تبين هذه النسبية مدى اعتماد الشركة على النيون طويلة الأجل ضمن هيكلها التمويلي.

**المطلب الثاني: مراحل منح القروض الاستثمارية**

يعتبر تقديم القروض الاستثمارية من أهم أوجه الاستثمار للموارد المالية للبنك في مجال منح القروض، لذلك من المنطقي أن تولى إدارة البنك أهمية بالغة لهذه العملية حيث

<sup>1</sup> وليد ناجي الجيلاني، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص 68.

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، دار المريخ، الرياض، ط2، 2009م، ص 146.

تضمن استرداد أموالها، حيث يقوم البنك بوضع الصور لكيفية منح الفرص الاستثماري في صورة مراحل يمكن إدراجها كآتي.

### الفرع الأول: محتويات ملف القرض

يتضمن ملف الغرض الاستثماري على العناصر التالية<sup>1</sup>:

- طلب القرض: يقدم من طرف العميل حيث ينبغي ملؤها بعناية تامة من طرف العميل و التي تتضمن طبيعة القرض، مبلغه و موضوعه؛
- الدراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع صغير و متوسط الأجل؛
- وفيقه فين وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة و التي تبين التطورات الدائنة و المدينة لرصيد الزبون بالبنك
- الميزانيات و جداول حسابات النتائج الثلاث سنوات سابقة و خمس سنوات تقديرية لاحقة إذا تعلق الأمر بتمويل مشروع استثماري؛
- فاتورة تقديرية؛
- مخطط تمويل للأشغال و البناءات التي سيتم إنجازها؛
- نسخة من السجل التجاري؛
- شهادة الإعفاء من الضرائب إذا كانت المؤسسة معنية بالإعفاء ؛
- وثيقة الضمان الاجتماعي
- سندات الملكية للأراضي؛
- رخصة البناء بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الصغيرة و المتوسطة الأجل؛
- عقد ملكية المحل أو عقد إيجار يغطي مدة القرض على الأقل؛
- نسخة من عقد استيراد التجهيزات بالنسبة للعتاد المستورد؛
- نشرة رسمية تبين إنشاء المؤسسة و تطوراتها؛
- القانون الداخلي للمؤسسة؛

<sup>1</sup> عبد الحي أبو عتريس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000م، ص ص 63-64.

- تحويل الجمعية العامة القائمة بأعمالها بالتعاقد على القروض و تقديم الضمانات باسمها؛
- وثائق الرهن إذا تعلق الأمر بفرض مضمون بضامادات عقارية أو أصول مالية و تجارية، فإنه يتطلب تقديم بيانات تشبه ذلك؛

- مستند الكفالة إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بكفالة شخصية.

### الفرع الثاني: عقد القرض

و يتم إبرام عقد القرض بين البنك و عمله على أن يتضمن هذا العقد كافة العناصر المشكلة للقرض داه، فضلا عن الشروط المتفق عليها فيما بينهما بشأن القرض المعني، و يمكن تبيان أهم ما يتضمنه عقد القرض كما يلي:

- مبلغ القرض
  - مدة القرض
  - معدل الفائدة
  - طريقة تسديد القرض؛
  - الهدف من القرض
  - فترة السماح
  - طبيعة و نوع الضمانات المقدمة مقابل الحصول على القرض؛
  - طريقة صرف الغرض أو استهلاكه من طرف المقترض؛
  - تحديد المحاكم المختصة بالنظر في النزاع في حالة وقوعه و كذلك تعيين بل للتبليغ.
- و خلاصة القول أن أول خطوة في عملية الاقراض التي يقوم بها البنك في تقديم ملف القرض و استيفاء جميع الوثائق لتبدأ عملية النظر في طلبات الاقراض و تحليلها.

### الفرع الثالث: الاستعلام عن العميل

بعد التأكد من صحة الوثائق المقدمة من طرف العميل يقوم البنك بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول العميل لأنه قد يقوم بإخفاء بعض الجوانب الهامة كسوء النية، العجز المالي، و في هذا الشأن على البنك أن يراعي عند الاستعلام عن العميل محددان هما:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 161.



- تكلفة البحث؛

- الوقت المستغرق في البحث.

الشيء الذي يحكم على البنك الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات في أقصر وقت ممكن و بأقل تكلفة ممكنة، و إلا يضيع على نفسه فرصة توظيف أموال في غاية الربحية، و بشكل عام بدور كل ذلك حول ما يسمى بالحجارة الألمانية، و تسمى هذه المعايير في معظم المراجع المتخصصة بـ 5C's وهي الشخصية، المقدر، رأس المال، الضمان و الظروف المحيطة.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع : دراسة جدوى المشروع

إذا كان التحليل المالي يقدم لليتك معلومات كثيرة و ثمينة على الوضع المالي للمشروع فإن لك غير كافي لاتخاذ القرار السليم خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض الاستثمارية التي تمتاز بطول مدتها و مبالغها الكبيرة أين فرضت ضرورة دراسة الجنون المالية، و ذلك للتأكد من مدى توفر الموارد الضرورية اللازمة لإقامة و تشغيل المشروع، و ذلك لتقرير مدى صلابة و جانبية المشروع محل الدراسة.

#### الفرع الخامس: تسيير و متابعة القروض

تعد هذه الخطوة ضرورية إذ قد يكون قرار إقراض العميل محفوفة بالمخاطر، الأمر الذي يقتضي رفض الطلب من البداية توفيراً للوقت، و ترجع أهمية هذه الخطوة أيضا إلى كونها الأساس في تقدير أسعار الفائدة على القروض حيث أنها تفاوتت بتفاوت درجة حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء قرار الإقراض، و هذا ما يسمى بالتوازن بين العائد و المخاطرة، و عليه يتم اتخاذ قرار قبول منح القرض من خلال ما يلي:

#### أولاً: تحديد الاحتياجات المالية الفعلية

من خلال التحليل الدقيق للوضع المالية للزبون يتم الوقوف على احتياجاته الفعلية عن طريق تحديد تكلفة القرض الإجمالي في حدود الإمكانيات المالية للبنك، من خلال العناصر المختلفة أهمها:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أحمد غنيم، صناعة الإئتمان والتمويل في إطار إستراتيجية شاملة للبنوك، مطبعة المستقبل، الأردن، ط2، 1999م، ص 54.

<sup>2</sup> عبد الحق أبو عتريس، مرجع سبق ذكره، ص 78.



## 1- مبلغ الفائدة:

يتم حسابه انطلاقا من معدل الفائدة المطبق على القروض، فهذا المبلغ يمكن أن يكون ثابتا طيلة فترة الغرض خاصة إذا كانت فترة قصيرة، كما يمكن أن تكون عرضة للمراجعة باستمرار حسب الظروف الاقتصادية، حيث تمثل الفائدة تكلفة للمقترض و عائد أو منحولا بالنسبة للبنك قد يتم الاتفاق بشأن دفعها مقدما أو على فترات أو مع أصيل القرض ذاته.

## 2- العمولة و النفقات

وهي عبارة عن الأجر الذي يتقاضاه البنك لقاء أتعابه فتحه طلب القرض، على أعيان أنه لدراسة طلبات القروض و تكوين ملفات إدارية التكاليف معينة ينبغي تغطيتها، و هذه التكاليف تقع على عاتق طالب القرض، لذلك فهي تدخل ضمن مكونات تكلفة القرض، بالإضافة للعمولة ينبغي أن تشمل تكلفة القرض جميع النفقات.

## ثانيا: متابعة القرض.

من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها وذلك لضمان أصل القرض و فوائده في مواعيد استحقاقها، و حتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة و العمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل.

ومن بين الوسائل المستخدمة المتابعة السداد إنشاء ملفات القرض في وحدة الحفظ للحساب الالكتروني يسجل فيه قيمة و تاريخ المبالغ المحصلة من العميل، و يمكن إعداد برنامج للحساب الالكتروني، يتم بمقتضاه مطابقة الملفين و الكشف عن حالات التأخير في السداد أو السداد في المواعيد و لكن بمبالغ أقل من المتوقع، و بالنسبة للبنوك التي يصعب عليها استخدام الحاسب الإلكتروني لمثل هذه الأعراض فيمكنها تخصيص موظف أو أكثر لإعداد تقارير دورية عن الحركة السداد و ما إذا كانت متماشية مع برنامج السداد السابق المتفق عليه مع العميل، و توجد أسباب كثيرة للتأخير عن السداد أهمها السير أو عدم الرعية أو القدرة على السداد، و لتجنب التأخير بسبب السهو يتم الاتفاق مع العميل أنه علما بكل

تاريخ استحقاق يتم تفكيره، أما إذا كان الأخير بسبب عدم الرغبة أو القدرة على السداد فإن القرض يدخل في عداد القروض المتعثرة<sup>1</sup>.

وفي حالة وجود رهن الضمان القرض فإن الأمر يقتضي من البنك المراجعة المستمرة لقيمة الأصول المرهونة و ذلك للتأكد من عدم قيام العميل بالتصرف فيه.

### المطلب الثالث: الضمانات البنكية

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك ذا من جهة، و من جهة أخرى فهي أداة إثبات حق البنات للحصول على أمواله التي أقرتها بالطريقة القانونية.

### الفرع الأول: مفهوم الضمانات و أنواعها

الضمانات البنكية هي وسيلة يثبت بها البنك حقه في استرجاع القرض الذي منحه في حالة عدم تسديد العملاء لديونهم، و ذلك ليربح البنك نفسه عن اتخاذ قرارات عن القروض التي على هامش الألمان و لكي يربح نفسه كذلك من الارتباك الذي يمكن أن يحدث نتيجة تعثر المقترض في الدفع، فإنه يقوم بتحديد الضمانات التي يمكن له أن يتقبلها، و التي تتوقف على الظروف المحيطة، و عادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لدرجة قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش العثمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح القرض، إلا أن الإصرار على ضرورة توفير الضمانات للقروض الممنوحة يجب أن لا يكون على حساب سلامة القرض أو على حساب إمكانية تحصيله في الميعاد<sup>2</sup>.

الضمان مرتبط برأس المال و من الممكن أن يكون الضمان بضائع أو أوراق مالية أو سيارات أو أراضي أو عقارات... الخ، و على هذا فمن وجهة نظر البنك نجد أن أحسن ضمان هو ما كان يمكن تحديد قيمته بسهولة و يمكن تحويله لقيمة تقنية بسهولة.

عموما الحصر الشروط الواجب توفرها في العثمان ما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

<sup>2</sup> محمد سعيد أنور، مرجع سبق ذكره، ص 422.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 422 - 423..

- سهولة التصرف فيه من طرف البنك عند تخلف العميل عن السداد دون خسائر كبيرة؛  
- انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان.

سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك، و إمكانية الاستحواذ عليه و التصرف فيه و يقوم البنك عادة بتحديد هامش الضمان (المخارج) و هو الفرق بين القيمة السوقية المتوقعة للضمان و بين القرش، هذا و يزيد قيمة المخارج عن هذا التعريف ليتضمن أيضا مصروفات التصفية و التصرف في الأصل و كذا تغطية أية فوائد متجمعة لم ينفعها العميل، و تتوقف هذه المخارج على:

\* نوع الضمانات المقدمة.

\* مدى استقرار قيمتها السوقية.

\* مستوى النشاط الاقتصادي و مستوى الصناعة التي يعمل فيها المقترض.

\* القوانين و اللوائح الحكومية و القرارات الإدارية.

ارتباط البنك بالضمان العام لا يقيد حق المقترض في إعطاء ضمان خاص على أصيل معين، و على هذا يتأثر حق البنك في الضمان العام للمدين هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فإن البنك يستطيع معرفة القروض الأخرى التي حصل عليها عميله من بنوك أخرى بالاتصال بإدارة تجميع مخاطر القروض المصرفية و التي توجد عادة في كل البنوك المركزية.

للضمانات البنكية عدة أنواع نذكر منها:

#### أولاً: الضمانات الشخصية

ترتكز الضمانات الشخصية على التعيد الذي يقوم به الأشخاص و الذي بموجبه يعدون تسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، و على هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المتين شخصياً و لكن يتطلب ذلك دخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، و يمكن أن تميز بين نوعين من الضمانات الشخصية و هي الكفالة و الضمان الاحتياطي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بخازنة فايزة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م، ص 171.



## 1- الكفالة:

هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المتين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات مع حلول أجل الاستحقاق، و نظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام كبير، و يتطلب هذا أن يكون ذلك مكتوبا و متضمنا طبيعة الالتزام بدقة ووضوح، و ينبغي أن يمس هذا كل من:

- موضوع الضمان ؛

- مدة الضمان؛

- الشخص المدين؛

- الشخص الكافل ؛

- أهمية و حدود الالتزام .

- الضمان الاحتياطي

يعرف الضمان الاحتياطي على أنه التزام مكون من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد، يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة لكنه يختلف عنها في كونه بطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية، و الأوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الحشمان تتمثل في سلك الأمر، السفتجة و الشيكات، و الهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق، و عليه هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف أحد الموقعين على الورقة.

كما يختلف الضمان الاحتياطي على الكفالة في وجهين آخرين، فالضمان الاحتياطي هو التزام تجاري بالدرجة الأولى حتى لو كان مانح الحمان غير تاجر، و السبب في ذلك هو أن العمليات التي تهدف الأوراق محل الحشمان إلى إثباتها هي عمليات تجارية، و يتمثل وجه الاختلاف الثاني في أن الضمان الاحتياطي يكون صحيحا و لو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا ما لم يعتبر به عيب في الشكل.

ثانيا: الضمانات الحقيقية

على خلاف الضمانات الشخصية ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان و تتمثل هذه الشهادات في قائمة واسعة من السلع و التجهيزات و العقارات، و تعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية، و ذلك من أجل ضمان استرداد القرض و يمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء على التأكد من استحالة استرداد القرض.

ونظرا لكثرة الأشياء التي يمكن أن تكون محلا للضمان يستحيل عملية التعرض إليها منفردة و لذلك سنقوم بدراسة هذه الأشياء مصنفة إلى مجموعات كبيرة و متجانسة. يمكن أن يأخذ الضمان أحد الشكلين التاليين:

**1- الرهن الحيازي:**

في مجال الرهن الحيازي نجد أنفسنا أمام نوعين من الرهن و هما الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز، و الرهن الحيازي للمحل التجاري.

**2- الرهن العقاري:**

الرهن العقاري عبارة عن حق يكتسب مزجة التان حلها عينيا على عقار لوقاء دينه، و يمكن دسته من ثمن ذلك العقار، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه و قابلا للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته و موقعة و ذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق، وما لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلا، ويبقى العقار مرهونا حتى يتم سداد القرض.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: معايير منح الائتمان**

من أجل الوصول إلى تحديد موضعي لعملية التحليل فقد أتاحت أمام إدارة القروض دراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية مثل: 5C's و 5P's و كذلك ما يعرف بـ 1PRISM.

<sup>1</sup> حمزة محمودي الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

المبحث الثالث: دراسة ملف طلب فرض استثمار (دراسة حالة)

يقدم العميل (المؤسسة) طلب خطي للقرض قصد التمويل إلى الوكالة، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية و المالية عن المؤسسة، و النشاط المراد تمويله، و في هذا المطلب تقديم حالة المؤسسة صيانة الأجهزة الكهرومنزلية و التي ترغب في الحصول على فرص استثماري.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة طالبة القرض

تقدمت مؤسسة بطلب التمويل للوكالة لسد حاجياتها و كان نوع القرض المطلوب متمثل في فرض استثمار، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في:

أولاً: تعريف المؤسسة

هي مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة تقوم بإصلاح و صيانة الأجهزة الكهرومنزلية، أنشأت في 06/04/2006 و يقدر رأس مالها ب 100.000.00 دج ، مقسم على 100 حصة ب 1000.00 دج.

ثانياً: نشاط المؤسسة

يتمثل نشاط المؤسسة الأساسي في صيانة و إصلاح الأجهزة الكهرومنزلية.<sup>1</sup>

ثالثاً: القرض المطلوب.

يتمثل القرض المطلوب من طرف المؤسسة يعرض استثماري بقيمة 3.880.000.00 دج، و يقدر ب 100% من قيمة المشروع، و مدة استرداده 5 سنوات مع فترة سماح سنة واحدة.

رابعاً: الغرض من المشروع.

الغرض هو توسيع أعمال المؤسسة التي هي في حالة نشاطه.

خامساً: الضمانات المقدمة

تتمثل الضمانات المقدمة في:

<sup>1</sup> بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

- بوليصة تأمين متعددة الأخطار لصالح اليثاك؛

- اتفاقية قرض الاستثمار (الكون من جميع ما يتعلق بالقرض)؛

- رهن على المعدات الممولة؛

- وثيقة من صندوق الضمان.

#### \* تقييم ملف القرض

طلبت المؤسسة من الوكالة منحها فرض استثماري لتمويل نشاطها، فقام المكلف بدراسة ملف طلب القرض و أصدر القرار النهائي بشأنه، حيث بدأت دراسة الوكالة للملف الخاص بطلب الغرض من حيث استيفائه لكامل الوثائق المطلوبة ثم انتقلت إلى الدراسة الفنية لملف القرض..<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: الدراسة التقنية لملف القرض.

لقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراسة التقنية، وذلك بهدف التحصل على معادلات السيولة/ الاستحقاق، و كذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة، و الأصول ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي:

#### أولاً: الدراسة الحالية للمشروع

تم تحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية، لتسمح بالقراءة المالية لهاته المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (TR,BFR,FR).

#### 1- الميزانية المالية و طريقة تحليلها.

ملاحظة: وحدة القياس هي دج

<sup>1</sup> بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

جدول رقم يمثل: الميزانية المالية للسنوات 2017 / 2018 / 2019

- جانب الأصول

2019	2018	2017	الأصول
5246592	1907494	1518933	الأصول الثابتة
498141	597938	9833	معدات وأدوات
3469664	1142473	1432090	معدات النقل
253787	142083	77010	تجهيزات أخرى
1025000	25000	0	قيم ثابتة أخرى
1025000	25000	0	حقوق الاستثمار
15513547	18770158	9671256	الأصول المتداولة
0	4302169	0	قيم الاستغلال
-	-	-	بضاعة
-	4302169	-	مخزونات
12833322	10656857	7893710	قيم غير جاهزة
-	-	-	حقوق على المخزونات
330846	158046	39600	حقوق على الشركات
3016096	2312285	1164199	تسبيقات الاستغلال
9486380	8186526	6689911	العملاء
268225	3811132	1777546	قيم جاهزة
2680225	3811132	1777546	المتاحات
20760139	20677652	11190190	مجموع الأصول

- جانب الخصوم

2009	2008	2007	الخصوم
9322807	4848579	2990776	الأموال الخاصة
100000	100000	100000	رأس مال الشركة
410125	24347662	326720	نتائج رهن التخصيص

3112682	2313817	2564056	نتيجة النشاط
1940000	0	0	ديون طويلة الجل
11437332	15829073	8199414	ديون قصيرة الأجل
760604		125810	ديون الاستغلال
66340	-	-	ديون مالية
-	8250000	-	حسابات جارية
7773029	6204346	7164751	موردون
8373559	408401	908853	ضرائب ورسوم
2000000	-	-	تسبيقات بنكية
20760139	20677652	1190190	مجموع الخصوم

المصدر: اعتمادا على وثائق من المؤسسة

الجدول: يبين الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2017-2018-2019.

\* تقاس النسب بالنسبة المئوية %.

- جانب الأصول

2019		2018		2017		السنوات
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	الأصول
25.27	5246592	9.22	1907494	13.5	1518933	أصول ثابتة
0	0	20.8	4302169	0	0	قيم الاستغلال
61.81	12833322	51.53	1065857	70.54	7893710	قيم غير جاهزة
12.91	2680225	18.43	3811132	15.88	1777546	قيم جاهزة
%100	20760139	%100	20677652	%100	11190190	المجموع



## - جانب الخصوم

2019		2018		2017		السنوات
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	الخصوم
25.27	9322807	23.44	4848579	26.72	29990776	أموال خاصة
9.34	1940000	0	0	0	0	ديون ق.أ
55.09	11433732	76.55	158290073	73.27	8199414	ديون ط.أ
100	20760139	100	20677652	100	11190190	المجموع

المصدر: استنادا على الوثائق المقدمة من البنك

## أ- تحليل الميزانية المالية المختصرة

من خلال الميزانيات المالية للسنوات الثلاث المدروسة نستطيع أن نرى أن هناك ارتفاع في قيمة إجمالي الأصول تدريجي ومتواصل خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ أنه في سنة 2017 قيمة الأصول 11190190 ألف دج، ارتفعت إلى 20677652 ألف دج في سنة 2018 و ذلك ناتج عن ارتفاع في قيمة الأصول الثابتة خلافا للأصول المتداولة التي شهدت انخفاضا طفيفا في هذا العام، و هذا يدل على نقص السيولة في المؤسسة، و في سنة 2019 ارتفعت الأصول إلى مبلغ 20760139 ألف دج، و ذلك ناتج عن ارتفاع في الأصول الثابتة، و انخفاض باقي عناصر الأصول المتداولة.

أما بالنسبة لعناصر خصومها فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاع متواصل في كل عناصرها على خلاف الديون قصيرة الأجل التي شهدت انخفاضا في قيمتها التي وصلت إلى 11437332 ألف دج، و الذي تزامن مع ارتفاع القيم الجاهزة وذلك تحسبا لوقوع المؤسسة في حالة عسر مالي و هذا ما يؤكد أن تسيير السيولة فعال.

## ب- حساب مؤشرات التوازن المالي FR, BFR, TR .

FR = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة (من أعلى الميزانية)؛

BFR = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل (من أسفل الميزانية)؛

. BFR - FR = TR

2- مؤشرات التوازن المالي و طريقة تحليلها

جدول رقم (7): مؤشرات التوازن المالي

2019	2018	2017	
4076215	2941085	1471843	FR
3395990	-870047	-305704	BFR
680225	3811132	1777547	TR

المصدر: تم حسابها من خلال المعطيات

أ- تحليل المؤشرات المالية

- تحليل رأس المال العامل **FR**: نلاحظ أن **FR** موجب و متزايد 1471843 دج في عنة 2017 و 2941085 دج في سنة 2018، و 4076215 لاج في سنة 2019، هذا أن الأموال الدائمة قد غطت الأصول الثابتة مما نتج عنه قائض موجب يعبر عن هامش الأمان و منه استنتج أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

- تحليل احتياج رأس المال العامل **BFR**: نلاحظ أن **EFR** سلبي في السنتين 2017 و 2018 و هذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس المال العامل لأنه الاستثمارات و أن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهه لدورة الاستغلال، و في سنة 2019 كان إيجابي يصيب الضرائب و الرسوم.

- تحليل الميزانية **TR**: الخزينة موجية و تزداد باستمرار، و هذا ما يفسر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل.

و من هذه النتائج يمكن القول أن المؤسسة يمكن لها تمويل دورة استغلالها.

3- النسب المالية و طرق تحليلها

أ- كيفية حساب النسب المالية

جدول: يبين النسب المالية

2019	2018	2017	النسب المالية		
1.36	1.18	1.18	الأصول المتداولة/ د.ق.أ	نسب رأس المال العامل	نسب السيولة
0.23	0.24	0.22	المتاحات/ د.ق.أ	نسب السيولة الحالة	
0.70	0.64	0.73	د.ط.أ+ د.م.أ +د.ق.أ/ الأصول المتداولة	الأصول الممولة من الديون تغطية الديون بالأموال الخاصة الأموال الخاصة/ الأصول المتداولة	نسب التمويل الذاتي
1.27	0.86	1.68	رقم الأعمال/ أصول متداولة	نسب دوران الموال المجمدة	نسب النشاط
0.12	0.13	0.14	النتيجة الصافية/ المبيعات	الهامش الصافي	نسبة المردودية

0.15	0.11	0.23	النتيجة الصافية/ المبيعات	مردودية الأصل	نسبة النشاط
0.42	0.84	0.86	النتيجة الصافية/ المبيعات	مردودية الأموال الخاصة	نسب المردودية

المصدر: تم حسابها انطلاقا من المعطيات

### ب- تحليل النسب المئوية

- **نسب السيولة:** نلاحظ أن نصب رأس المال العامل و نسب السيولة قد شهدت ارتفاعا في السنين 2017 و 2018 ثم نسية السيولة انخفضت في سنة 2019 بسبب انخفاض القيم الجاهزة.

- **نسب التمويل الذاتي :** نلاحظ أن نسبة الأصيل الممول من طرف الديون قد ارتفعت أي أن أصول المؤسسة قد تم تغطيتها من الديون بنسبة 73% في 2017 و 76% في 2018 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة و متوسطة الأجل ، كما أن نسبة الأصيل الممول من الديون قد انخفضت في سنة 2019، هذا ما يفسر أن نسبة الاستقلالية المالية ارتفعت إلى 36% بعدما كانت 24% و بذلك بدأت المؤسسة بتحسين أدائها المالي و هذا مؤشر يساعدها على الحصول على القرض المطلوب.

من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة تغطية النيون بالأموال الخاصة قد انخفضت، و ذلك بسبب ارتفاع قيمة الديون قصيرة الأجل، و ارتفعت نسبة التغطية بسبب ارتفاع قيمة الأموال الخاصة و انخفاض قيمة الديون.

- **نسب النشاط و الدوران:** نلاحظ أن نسبة الدوران للأموال المجمدة قد شهدت انخفاضا في سنة 2018 مقارنة بالنسبة المسجلة في 2017، و هذا يسبب انخفاض رقم الأعمال و ارتفاع قيمة الأصول.



وشهدت النسبة ارتفاعا حيث وصلت إلى 1.25 % سنة 2018 و هذا راجع لارتفاع رقم الأعمال مما يعني مساهمته الكبيرة في تمويل أصول المؤسسة مما يعكس الاستخدام الأمثل للموارد من طرف المؤسسة.

- نسب المردودية: نلاحظ أن

- نسبة الهامش الصافي في انخفاض مستمر و يرجع ذلك لانخفاض النتيجة الصافية؛

- مولودية الأصيل قد شهدت انخفاضا في السنتين 2017 و 2018 و ذلك راجع لانخفاض النتيجة الصافية، ثم عادت للارتفاع في 2019.

-نسبة مردودية للأموال الخاصة انخفضت في السنوات الثلاث وهذا السبب انخفاض النتيجة مقارنة بالأموال الخاصة؛

- رقم أعمال المؤسسة ارتفع من سنة لأخرى؛

القيمة المضاف (VA) ارتفعت لتصل 5167253 دج في سنة 2018 بالمقارنة مع ما كانت عليه، و هذا ما يفسر رغبة المؤسسة في خلق الثروات.

- ارتفاع قيمة النفقات المالية نسبة النفقات المالية.

- نسبة النفقات المالية تساوي 0.15 % من رقم الأعمال في هذه الحالة يجب أن تراقب المؤسسة هذه النصية فيجب أن لا تتجاوز 0.3 %

- النتيجة الصافية ازدادت في سنة 2019 فهي تمثل 12% من رقم الأعمال.

**ثانيا: الدراسة المستقبلية للمشروع**

في هذه الدراسة الفنية الاقتصادية المعدة من طرف محاسب معتمد، و يتم من خلال

عرض حالة المشروع خلال السنوات الخمس القادمة.

1- الانتقال إلى الميزانية.

هنا يخص بالدراسة السنوات 2020-2021-2022-2023

جدول بوضع الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية للسنوات التقديرية.

- جانب الأصول

البيان	2020	2021	2022	2023	144075
معدات وأدوات	4121967	3016140	19103130	6690660	140363
معدات النقل	3501136	2514499	1527862	669060	400
تجهيزات أخرى	114408	86733		31383	3708
أصول متداولة	19548896	18259150	18062469	18450260	18452925
قيم الاستغلال	4112500	3846990	3904574	4115050	3947250
مخزونات	4112500	3846990	3904574	4115050	3947250
قيم غير جاهزة	11479776	10550720	10315645	10317150	10347670
حقوق الاستثمار	75100	105000	95000	205000	185000
حقوق الشركات	715990	684220	627300	608990	615490
تسبيقات	2419885	2116800	2098340	1994500	2005680
الاستغلال	8268801	7495005	7495005	7508660	7541500
حقوق الزبائن					
قيم جاهزة	3956620	3861440	3842250	4018060	4158005
متاحات	3956620	3861440	3842250	4018060	4158005
مجموع الأصول	23670863	21275290	19972782	19382581	18597000

المصدر: اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

- جانب الخصوم

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
أموال خاصة	8728759	1015150136	1007433751	1124006891	1164113882
أموال خاصة	4848579	704750136	774633751	968806891	108513882
رأس مال الشركة	100000	100000	100000	100000	100000
نتائج قيد التخصيص	4748579	694750136	764633751	958806891	1076513882
ديون طويلة الأجل	3880000	3104000	3238000	1552000	776000
ديون قصيرة الأجل	1494228.40	11123788.64	9898444.49	8142512.09	69558611.80
ديون المخزونات	5835100	4204450	3970550	1865386.18	1241825.86
مبالغ محتفظ بها	358000	401800	399050	412950	485600
ديون الشركاء	5348581.64	3112712.49	1902133.09	1945006	1501400
ديون الاستغلال	901680	705990	685000	752100	690800
ديون مالية	-	-	-	-	-
نتيجة النشاط	249892236	269883615	2941173140	317706991	343123550
المجموع	23670863	21275290	19972782	19382581	18597000

2- تحليل الميزانية المالية:

جدول يمثل: مؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
FR	7106000	9835000	11106000	13485000	14982000
BFR	3149000	5974000	7264000	9467000	10770000
TR	3957000	3861000	3842000	4018000	4158000
التدفق النقدي	3604000	3605000	4047000	4155000	4219000
تدفق نقدي متجمع	3604000	7209000	11256000	15411000	19630000

المصدر: اعتمادا على المعلومات السابقة.

أ- تحليل نسب التوازن المالي: تحليل النتيجة الصافية، نلاحظ من خلال جول الميزانية للسنوات التقديرية أن نتيجة النشاط موجبة و متزايدة باستمرار، حيث قدرت ب 248992236 دج في السنة التقديرية الأولى و ارتفعت لتصبح 550,343.123 دج في السنة الخامسة و هذا ما يعكس سلامة الحالة المالية للمؤسسة.



- تحليل رأس المال العامل: نلاحظ أن رأس المال العامل موجب و متزايد على مر السنوات التقديرية إلى أن وصل إلى ذروته في السنة الخامسة 149.280.00 دج، هذا ما يدل على أن الأصول الثابتة في مولت من الأموال الدائمة و بقي هامش أمان ساعد في تمويل دورا الاستغلال.

- تحليل احتياج رأس المال العامل: نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل موجب خلال جميع السنوات، هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، فهي بحاجة إلى وسائل أو موارد مالية أخرى، كذلك بسبب الزيادة في استخدامات الدورة و نقصان ملحوظ في النيون قصيرة الأجل.

- تحليل الميزانية: انطلاقا من رأس المال العامل تلاحظ تطور مستمر في الأموال الخاصة وهذا ناتج من أغلبية الأرباح المحققة خلال التورات السابقة، لذلك سوف تجد تغطية جيدة الاحتياجات رأس المال العامل، وذلك ما يعكس أن الخزينة موجبة حيث قدرت ب 3957000 دج في السنة التقديرية الأولى و 4158000 دج في السنة التقديرية الخامسة.

- تطور التدفق النقدي: من السنة التقديرية الأولى إلى الخامسة عرف التدفق النقدي تحسن على مر السنين و تبقى أهميته كضمان تسديد القرض المطلوب، مع الأقساط السنوية التي يتعين تسديدها على مدار العام بحوالي 776000 دج، و ينبغي أن يضاف إلى القسط المستحق. و يكون التدفق النقدي 3605000 دج في السنة التقديرية الثانية، لدينا 966663 ج (القسط السنوي الأجيو) و سيتم تغطيتها على نطاق واسع، بحيث يمكن للمؤسسة أن تحمل حتى النظام الدفع المسبق بعض المواعيد النهائية المحددة.

- نفقات المشروع: تمويل تبديل قطع غيار الأجهزة و صيانة الأجهزة التابعة لها، و مجمل هذه النفقات تقدر ب 1.323.539.620 دج تستحق بعد 12 شهر.

شهدت المؤسسة تطور مستمر لرقم الأعمال على مر السنين و يفسر التطور الحاصل بعا للمشاريع التي حققتها المؤسسة.

### 3- النسب المالية للسنوات التقديرية و تحليلها

جدول يمثل: النسب المالية للسنوات التقديرية

2024	2023	2022	1021	2020	النسب المالية	
5.23	3.72	2.60	2.17	1.75	نسب السيولة	
					نسبة رأس المال	
1.18	0.81	0.55	0.46	0.32	نسبة السيولة الحالية	
0.23	0.34	0.46	0.54	0.69	نسب التمويل	
					الأصول الممولة من الديون	
2.53	1.49	0.83	0.61	0.30	تغطية الديون بالأموال	
1.34	1.26	1.20	1.11	0.95	نسب النشاط	
					نسبة دوران الموال المجمدة	
0.14	0.13	0.12	0.11	0.11	نسب المردودية	
					نسبة الهامش الصافي	
0.18	0.16	0.15	0.13	0.11	نسبة مردودية الأصل	
0.32	0.33	0.38	0.38	0.52	نسبة مردودية الأموال الخاصة	

المصدر: اعتمادا على المعلومات السابقة.

#### أ- تحليل النسب المالية:

##### - نسب السيولة:

تطور نسب رأس المال ينجم عنه قدرة المؤسسة على تغطية نيونها قصيره الأجل، كما نلاحظ أن نسب رأس المال العامل المؤسسة متزايدة هذا ما يعكس تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، هذه الوضعية تترجم أن المؤسسة للميز سيولة جيدة تمكنها من تغطية دورة الاستغلال، وهذا ما يجعل البنك يفكر في منحها القرص المطلوب.

تطور نسب السيولة الحالية ينجم عنه قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها المستعجلة مباشرة من الخزينة، كما أن السيولة الحالية تتطور من سنة لأخرى و هذا ما يفسر قدره المؤسسة على التغلب على الديون قصيرة الأجل من خلال ما تملكه من متاحات.

- **نسب التمويل الذاتي:** عند تحليل نصية الأصيل الممول من الديون نلاحظ أن معدل تغطية أصول المؤسسة من طرف نيون متوسطة و قصيرة الأجل بمعدل 69% هذا ما يفسر أن 31% الباقية في مولت من طرف الأموال الخاصة، أي أن المؤسسة تعتمد على الديون

بأنواعها لتمويل أصولها، بمعنى آخر تتسبب المديونية 69% و نسبة الاستقلالية المالية 31% و هذا مؤشر سيء للمؤسسة.

- **نسب الدوران النشاط:** نلاحظ أن نسب دوران النشاط في ارتفاع مستمر فقد حققت المؤسسة سبب دل على أن رقم أعمالها قد ساهم بنسبة كبيرة في تمويل أصولها، و هذا نظرا لارتفاعه المستمر على مدى السنوات الخمس أي أن المؤسسة استخدمت مواردها.

- **نسب المردودية أو النتيجة:** تطور هذا النوع من التعب يسمح لنا تحديد العائد الذي لديه المؤسسة نسبة الهامش الصافي خلال الخمس سنوات التقديرية يعطينا معدل سنوي متوسط 12% هذا ما يعني أنه من أجل كل دينار تحصل على 12 سنتيم من النتيجة، و في الجانب الآخر مردودية الأصل للشط بنسبة المتوسط السنوي 15% بافتراض أن كل دينار مستمر يعطينا 15 سنتيم و ما لقي إجمالي موجت من أجل مردودية هذا المشروع.

و نختتم دراسة هذه النسب أنه نستطيع أن نؤكد أنها تحمل الكثير من المخاطر، و على الرغم من استثمار المؤسسة الذي لم يعرف الكثير من المشاكل في مردودية رأس المال للحصول على القرض.

ب- طريقة تقدير المردودية الاقتصادية للاستثمار

- طريقة القيمة الحالية الصافية (VAN)

الإبقاء على معدل الاستحداث مساوي للقرض البنكي (2.25%) يزيد بنقطتين، لدينا قيمة الحالية صافية مع معدل الاستحداث ب 7.25% في حدود المبلغ الإجمالي للاستثمار 3880.000.00 دج.

$$VAN = -i_0 + \frac{CF_1}{(1+i)} + \frac{CF_2}{(1+i)} + \frac{CF_3}{(1+i)} + \frac{CF_4}{(1+i)} + \frac{CF_5}{(1+i)}$$

$$WAN = -3.880 + 3.360 + 3.290 + 2.971$$

$$VAN = 12.024$$

القيمة الحالية الصافية موحدة الاستثمار بمعدل فائدة 7.25% هذا المعدل يحدد الحد الأدنى لتقييم أفعال المردودية الاستثمار المتوقعة، قد نرى لاحقا معدل أعلى من 7.25% يفضل تحديد معدل العائد الداخلي للمشروع (TRI).

- طريقة معدل العائد الداخلي (TRI)

لتحديد هذا المعدل نجد  $TRI = 18.3\%$  معدل أعلى بكثير من معدلات الودائع الائتمانية لأجل (حوالي  $3.51\%$  من أجل وديعة ل 5 سنوات)، نوضح بدقة أنه في هذه الحالة في أخذنا في الحساب التكلفة الإجمالية للمشروع 3880000 دج. نستطيع إذا التأكيد أن المشروع الذي مبلغه 3880000 دج سيعطي مردودية عالية بالمقارنة مع المعدلات المرجعية (معدل القرض أو الوديعة لأجل).

- طريقة فترة الاسترداد (RB):

المبلغ الإجمالي للمشروع 3880000 دج يتم تضمينه بين التدفق النقدي المجمع للسنة التقديرية الأولى و الثانية هذا ما يجب القيام بتطوير محدد لهذه الفترة باستخدام طريقة تجنب التكرار التي تعطينا:

$$3360000 = 520000 - 6459000$$

أو

$$520000 = 3360000 - 3880000$$

النسبة المئوية بين السنة الأولى و الثانية ستكون  $0.159 = 3135000 / 520000$

حيث 12 شهر  $\times 16.59\% =$  شهرين.

لدينا إذا فترة الاسترداد RD سنة و شهرين.

- التمويل المطلوب:

فرض استثمار متوسط الأجل بمبلغ 3880000 دج يغطي  $100\%$  من قيمة المشروع يسدد على 5 سنوات بالإضافة إلى تأجيل لمدة سنة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف البنك.



## المطلب الثالث: نتائج الدراسة

من خلال قيامنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة ما بين 2017 و 2019 تبين لنا أن المؤسسة متوازنة مالياً وذلك لأن رأس المال العامل يغطي جميع احتياجات المؤسسة، و لتحقيقها خزينة موجة طوال فترة الدراسة.  
ومن نتائج النصب المدروسة لدينا:

- مجموع الديون/ المجموع الأصول يجب أن تكون محصورة بين  $0 < R < 100$ ، و النسبة المعيارية تكون  $R < 75\%$ ، و هذا لدينا النسب المالية لسنوات 2017، 2018، 2019، على التوالي 73%، 76%، 64%، هذا يعني أن النسبة تساوي النسبة المعيارية تقريبا.

- القيمة المضافة/AC يجب أن تكون محصورة بين  $0 < R < 100$ ، و النسب التي لدينا داخل المجال 25% في 2017، 29% في 2018، 30% في 2019، و هو ما يدل على أن المؤسسة تسعى إلى زيادة ثروتها.

- النتيجة الصافية AC تكون محصورة بين  $100 > R < 60$ ، و هذا لدينا التعب 13%، 14%، 12%.

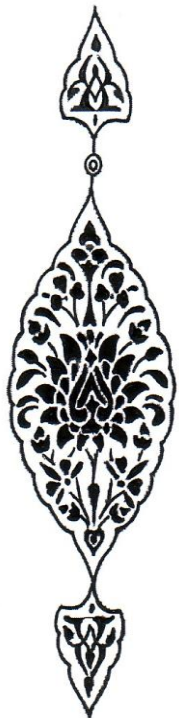
- النتيجة الصافية الأموال الخاصة تكون النصية محصورة بين  $100 > R < 60$ ، و النسبة المرجعية تكون أكبر من 10، و هذا لدينا النسب 86%، 48%، 42%، و النسب محصورة داخل المجال.

انطلاقاً من التحليلات و اعتماداً على النسب المالية اتضح أن المؤسسة للتميز بوضعية سليمة.

تقدم العميل (المؤسسة) محل الدراسة إلى البنك الخارجي الجزائري -وكالة مسيلة- طلب قرض استثمار مرفوقاً بالوثائق اللازمة، و عن الدراسة التي أجرتها إدارة القروض و المتمثلة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك باستخدام أدوات التحليل المالي من مؤشرات التوازن TR.BFR.FR و النسب المالية، و بعد التحليل و التدقيق لميزانيات المؤسسة المتعلقة بالثلاث سنوات السابقة و الخمس سنوات التقديرية.

ونظرا لثبوت أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة و قادرة على تسديد ديونها و في آجال استحقاقها توصلت الوكالة إلى منح العميل ( المؤسسة) فرص استثمار بقيمة 3880.000.00 د.ج.

خاتمة





## خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع البحث التي تمحورت إشكاليته حول ما هي المعايير التي يتم إتباعها في منح القروض الاستثمارية التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، آخذين بعين الاعتبار وكالة المسيلة كدراسة حالة، تم معالجة هذه الإشكالية و رفع الغموض حولها و ذلك بالإلمام بأكبر قدر ممكن من المعلومات التي تقي و تؤكد فرضيات البحث.

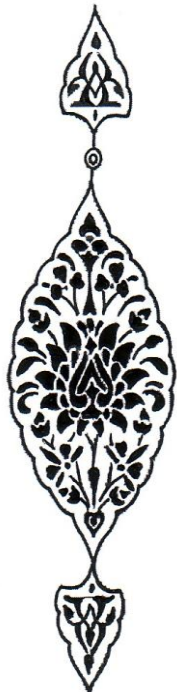
إن تزايد عدد العاطلين عن العمل خاصة من خريجين الجامعات و المعاهد العليا جعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف أشكالها تحتل مكانة هامة في سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات، و هذا باعتبارها قطاعا حيويا يساهم بفعالية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

بالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة الدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مصادفة الحكومة على مجموعة من القوانين التي تهدف إلى جعل الاقتصاد يتماشى مع نمط التسيير الحديث، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يزال محاطا بتحديات كثيرة تعيق مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

باعتبار القروض الاستثمارية بأنواعها المختلفة الركيزة الأساسية في عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تظهر أهميتها في تمويل المشروعات، إلا أنها تواجهها جملة من المخاطر سواء تعلق الأمر بالبنك أو بالمقترض و منه للتقليل من حدة هذه المخاطر لابد من إيجاد الحلول لمعالجة مخاطرها، و منه يتم منح هذه القروض الاعتماد على سياسات إقراضية يرسمها البنك المانح للقروض.

قائمة المصادر

والمراجع





### - المصادر والمراجع:

1. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2016.
2. أحمد غنيم، صناعة الائتمان والتمويل في إطار إستراتيجية شاملة للبنوك، مطبعة المستقبل، الأردن، ط2، 1999م.
3. امحمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
4. أيمن اشنطي وعامر شقر، الغدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2005م.
5. بخزازه فايزة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م.
6. بن نذير نصر الدين، دراسة استراتيجية الإبداع التكنولوجي في القدرة الشقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012.
7. بوحرب حكيم، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، نقود مالية وبنوك جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008.
8. حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010م.
9. حفيف فوزية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.
10. حليلة علي الحاج، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.
11. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان والتحليل المالي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
12. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية تحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2013.



13. رميسة قرياقص وعبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
14. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م.
15. شعباني إسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في دول العالم، الثورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة لتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية جامعة سطيف 25-28 ماي، 2003، منشورات مخيم الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، 2004.
16. شهرزاد برجبي، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
17. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008م.
18. العايب ياسين، إشكالية تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.
19. عبد الحكيم عمران، استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2006م.
20. عبد الحكيم عمران، استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.
21. عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية (من وجهتي النظر المصرفية والقانونية)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002م.
22. عبد الحميد طلعت أسعد، الغدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، المنصورة، 1998م.
23. عبد الحي أبو عتريس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000م.
24. عبد اللطيف بالخرسة، المنهل المعرفي في التسيير المصرفي، منشورات باجي مختار، عنابة، 2000م.



25. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
26. عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - دراسة حالة الجزائر - جامعة الجزائر، 2003-2004.
27. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل، عمان، 2000م.
28. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، دار الكتاب العالمية، الأردن، 2005.
29. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، جامعة مؤتة، الطبعة الثانية، 2004م.
30. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، دار المريخ، الرياض، ط2، 2009م.
31. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة المصارف الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوع، مصر، 2007.
32. محمود سحنون، دروس الاقتصاد التقني والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2003.
33. منهل مطر ديب سوتر ورضوان وليد العمار، النقود والبنوك، مؤسسة الآلات للطباعة والنشر، عمان، 1996م.
34. ناصر دادبي عدون ومحمد فتحي نواصر، دراسات الحالات المالية، الجزائر، دون سنة نشر.
35. هيكل عجمي ورمزي ياسين أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009م.
36. وليد ناجي الجيلاني، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009م.

المسيلة في: 05/05/2021

رقم: /.....

إلى السيد: مدير المركز  
.....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...  
في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات  
نيل شهادة الماستر في شعبة: العلوم الإقتصادية تخصص: إقتصاد نفوس وبيئة...  
فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسساتكم.  
تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	مولفوي أمين	161635088424	200335414	
02	زيتوني محمد أشرف	181535094732	690766	
عنوان المذكرة: دور البحوث التجارية في تمويل المؤسسات الريفية والحسوسية				
المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم (الإمضاء والختم)		

Me. DEFFAR  
Directeur d'Agence  
B.E.A. MSILA 047



## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) : زينب محمد أتيمة المولود(ة) بتاريخ: 1996/09/03 ب. المسيلة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أ.و.س.) رقم: 690766 الصادرة بتاريخ: 2013/06/26 عن: جامعة المسيلة  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم إقتصادية تخصص: تقني بنكي خلال السنة الجامعية: 2021/22  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان " : .....

دول البنوك التجارية في تمويل المؤسسات  
المعاصرة والمستقبلية

أصيح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة و النزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/10

التوقيع و البصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et  
des Sciences de Gestion



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة  
لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département: .....

سم: .....

## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسقله:

الطالب (ة): ..... مولود(ة) بتاريخ: 1996/11/04 ب: ..... س. طيف  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200335114 الصادرة بتاريخ: 2014/04/24 من: دائرة المسائل  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصاد تخصص: اقتصاد نقدي خلال السنة الجامعية 2021/2022  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: .....  
دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة  
و المتوسطة

أصبح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/10

التوقيع و البصمة

